جامعة ال البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

آثر المتغير القيادي في العراق على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٣ – ٢٠١٤

The impact of leadership changing in Iraq on the political stability of the Gulf Cooperation Council (GCC)

٢٠٠٣ – ٢٠١٤

إعداد

علي فهاد محمد السردي

اسم المشرف

الأستاذ الدكتور علي الشرعة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

آثر المتغير القيادي في العراق على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي
٢٠٠٣ – ٢٠١٤

The impact of leadership changing in Iraq on the political stability of the Gulf Cooperation Council (GCC)

٢٠٠٣ – ٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
ا.د علي الشرعة (مشرف ورئيس)	.....
د. صايل السرحان (عضو)	.....
د. عاهد المشاقبة (عضو)	.....
د. جمال الشلبي (عضو خارجي)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية / معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية في جامعة آل البيت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتوى

Contents

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... د
المقدمة: ١
اولاٍ أهمية الدراسة: ٢
تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين: ٢
ثانياً: اهداف الدراسة: ٢
ثالثاً: مشكلة الدراسة: ٣
رابعاً: فرضيات الدراسة: ٤
خامساً حدود الدراسة: ٤
سادساً: متغيرات الدراسة: ٤
سابعاً: تعريفات الدراسة: ٥
ثامناً: منهجية الدراسة ٥
تاسعا: الدراسات السابقة: ٩
الفصل الاول: مفهوم المتغير القيادي والقيادة السياسية ١٤
تمهيد: ١٥
المبحث الأول: المتغير القيادي ١٧
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ٢٧
المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار الإقليمي ٣٦
الفصل الثاني : العلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار السياسي ٤٣
المبحث الأول : المتغير القيادي في العراق ٤٤
المبحث الثاني : الاستقرار السياسي لدول الخليج العربي ٦١
المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي العراقي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ٧٦
الخاتمة: ١٠٥
النتائج والتوصيات: ١٠٧
المراجع: ١٠٩
الملخص باللغة الإنجليزية ١١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آثر المتغير القيادي في العراق على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي٢٠٠٣ -٢٠١٤

The impact of leadership changing in Iraq on the political stability of the Gulf Cooperation Council (GCC)

٢٠٠٣-٢٠١٤

ملخص الدراسة باللغة العربية

ستقوم الدراسة على اظهار أهمية المتغير القيادي في العراق وأثره على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي من الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤.

وتهدف الدراسة الى بيان ان التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي شهدها العالم وما زال أحدثت تبدلات جذرية في مجمل السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه التحولات تحمل في طياتها مجموعة كبيرة من التحديات والمخاطر التي يفرضها الواقع الموضوعي لما شهده العالم.

كما وتهدف الدراسة الى ان موضوع القيادة من المواضيع الهامة التي أصبحت تستقطب اهتمامات المفكرين والباحثين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لحاجة المختلف في تنظيمات العمل الملحة للبحث، كما ويعتبر التغيير أحد أوجه حياة المؤسسة فإنه قد يخلق انعكاسات على سلوك أفرادها من جهة ومن جهة أخرى فإنه سيؤدي بها إلى زيادة حاجاتها إلى الإدارة الديناميكية المرنة والفعالة القادرة على مواجهة التحديات، لذا هي بحاجة إلى أن تقاد بقيادة رشيدة وفعالة تتمتع بالمواصفات والخصائص التي تمكنها بالمضي بالمؤسسة نحوا التطور والاستمرارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تقسيم الدراسة الى عدة فصول وعدة مباحث في الفصل الأول تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تتكلم عن المتغير القيادي والاستقرار السياسي الإقليمي والعلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار الإقليمي، وفي الفصل الثاني تتطرق الدراسة الى المتغير القيادي في العراق الاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي وما هي العلاقة بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تشهد دول مجلس التعاون الخليج العربي تحولات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان، وهي التحولات التي ربما تفوق في حجمها وتأثيرها وتطورها مجمل ما شهدت المنطقة منذ فتره طويله.

فعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون بشكل خاص، طيلة العقود الماضية نتيجة الأوضاع الإقليمية غير المستقرة ابتداء من الحرب العراقية –الإيرانية، مرورًا بأزمة احتلال الكويت، وحرب تحريرها إلا أن التداعيات الناجمة بعد التغير القيادي في العراق بعد دخول القوات الأميركية العراق ومحاكمة الرئيس السابق صدام حسين، والاحتمالات الصعبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني تضع الاستقرار السياسي لدول الخليج العربي ، وأمن دول المجلس الست أمام تحديات غير مسبوقة لأسباب كثيرة من أهمها، أن هذه التحديات والأخطار الإقليمية تعكس نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية في دول المجلس، وبالتحديد على استقرار النظم السياسية الحاكمة في دول المجلس، فضلاً عن بروز قوى إقليمية جديدة بقوة على رأسها إيران والتي تمكنت من خلال التطورات الأخيرة أن تعزز رصيدها من القوة والمكانة في المنطقة بحيث أصبحت في موضع المنافسة مع القوه الاقليمية الكبرى في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أسهم في تعدد المشروعات الأمريكية والإيرانية حول أمن الخليج، والتي تحاول وضع أطر ومبادرات محددة للأمن في الخليج العربي تخدم المصالح الأمريكية والإيرانية بالدرجة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاٍ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

الأهمية العلمية(النظرية)تعود أهمية موضوع هذه الدراسة "آثر المتغير القيادي في العراق على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي" إلى حداثته الدراسة، حيث إن الدراسة ستركز على دراسة التأثير الذي احدثه التغير القيادي منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية العام٢٠١٤، وما تداعيات هذه التغيرات التي حصلت، حيث ان اغلب الدراسات السابقة لم تخضع للدراسة بالشكل الذي يجيب عن التساؤلات كّلها، وإن وجدت بعض الدراسات فإّنها تعالج الموضوع من زاوية معينة وليس من الجوانب كّلها .لذا تحاول الدراسة أن يستفيد تفيد الباحثين والمهتمين والمختصين على الصعيد النظري.

٢-الأهمية العملية(التطبيقية)كما تنبع أهمية الدراسة من كون سنوات العشرة الأخيرة تشير إلى أن منطقة الخليج العربي معرضة للانفجار، ولاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية، وتنامي التهديدات الداخلية (التطرف والإرهاب) من ناحية ثالثة.مما يمكن ان يفيد ضمان توازن في كيفية توجية سياساتهم وتوجههم مثل هذه الاخطار والتحديات.

ثانياً: اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الغايات أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-التعرف على تأثير المتغير القيادي في العراق على آمن دول مجلس التعاون الخليجي.

٢-توضيح مدى التحديات التي يمكن ان تكون قد اوجدتها الأوضاع التي اكتسبها العراق وانعكاسها على الخليج العربي.

٣-ابراز اثر الدور الإيراني المتنامي في المنطقة واستكشاف ما اذا اصبح يشكل مصدر تهديد ام تعزيز للامن القومي العربي.

٤-استكشاف مدى تأثير الترتيبات الأجنبية المنظورة من قبل اميركا والغرب وايران على مستقبل المنطقة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في عدم وجود رؤية عربية واضحة للتوجهات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التزامن مع انطلاق الربيع العربي، وان التغير الذي حصل في العراق ادخل المنطقة في صراع السياسات، وعلى ضوء ذلك تسعى الدراسة الى القاء الضوء على مؤثرات الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلية امكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما مدي تأثير المتغير القيادي في العراق على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٤.

وينبثق من السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١-ما طبيعة الأثر الذي لعبته العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ تجاه الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-كيف تعاملت دول مجلس التعاون الخليجي مع التغير القيادي في العراق؟

٣-ما الدور المستقبلي الذي سيلعبه العراق في التأثير على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة ارتباطية بين المتغير القيادي في العراق والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي". وهناك عدد من الفرضيات الفرعية.

١- وجود علاقة ارتباطية بين المتغير القيادي وبين السياسة الخارجية مع دول الجور.

٢- وجود علاقة ارتباطية بين المتغير القيادي وبين الحالة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

- وجود علاقة ارتباطية بين المتغير القيادي وبين المستوى الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً حدود الدراسة:

الحدود المكانية: العراق ودول مجلي التعاون الخليجي.

الحدود الزمانية: من العام ٢٠٠٣-٢٠١٤ وهي الفترة من بداية الحرب العراقية الأولى ولغاية الان.

سادساً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: المتغير القيادي في العراق.

المتغير التابع: الاستقرار السياسي لمجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي تعريفاً لغوياً واجرائيا لكل من المتغيرات:

التعريف اللغوي للمتغير القيادي في العراق:

المتغير القيادي: لذي يميل إلى التَّنويع والاختلاف تيار والقدرة على معاملة الطبيعة البشريّة أو على التَّأثير في السُّلوك البشريّ لتوجيه جماعة من النّاس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم.

الاستقرار السياسي: عَرَفَتِ البِلادُ اسْتِقْرارًا وَاطْمِئْنانًا: هُدُوءاً وَثُبُوتاً وَسُكونً،

سابعاً: تعريفات الدراسة:

المتغير: يشير مصطلح" متغير "إلى أي كمية تتغير أو أي خاصية مميزة يمكن قياسها، وهو يطلق على كل ما يراد دراسته في البحث الاجتماعي (غيث،١٩٩٠).

الاستقرار السياسي :ويعرفه سعد الدين على انه قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات داخل المجتمع او خارجه.

وعرفة الصفار على انه وجود نظام مقبول من العلاقات بني الامة واطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل العلاقة يحصل العداء والاحتراب.

ويمكن ان نستخلص ان الاستقرار السياسي هو غاية لا تتحقق الا بتظافر جهود النظام السياسي والمجتمع ومحيط الدولة.

ثامناً: منهجية الدراسة

سيعتمد البحث على نظرية الدور التي ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين اذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية انما تعتمد على الدور أو الادوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع. فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على ادواره الاجتماعية. ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على واجبات وحقوق اجتماعية. فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، اما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع. علماً بأن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة ادوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الادوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك ادوار قيادية وادوار وسطيه وادوار قاعدية. والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي. فضلاً عن ان الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع.

المبادئ العامة لنظرية الدور:

تستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامة التي اهمها ما يلي :-

١- يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الادوار الاجتماعية.

٢- ينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته .

٣- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دوراً واحداً . وهذه الادوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية . ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته .

٤- ان الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي ، وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين .

٥- سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي اذ ان الدور يساعدنا في تنبؤ السلوك .

فكرة نظرية الدور:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنطلق فكرة نظرية الدور من المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز .

و حدد كل من (كينيث بن Kenneth Benne – وبول شيتس Paul Shaets) ثلاثة أنواع من الأدوار:

١- دور البناء والاستمرار.

٢- دور المجموعة في اختيار وتحديد نوعية المشكلة ووضع حل لها.

٣- الأدوار الشخصية التي تساعد على تحقيق حاجاتهم الخاصة كأفراد.

أما ارفينك كوفمان (Erving Coffman) فقد أشار في كتابة ((تقديم النفس في الحياة اليومية)) عن أوجه التشابه بين الأوضاع في الحياة الحقيقية والتدرج المسرحي ، إذ أن الأفراد في المنظمة يقومون بادوار معينة، حيث تتفاعل عوامل متعددة في تحديد كل دور على حدة، وإظهار الدور أو بروزه يعتمد على أساس ما يقدمه الفرد لذلك الدور ومثال على ذلك سلوك المعلمين بحضور أولياء أمور الطلاب ثم اختلاف هذا السلوك أثناء ممارسة العمل العادي اليومي داخل غرفة الصف .

ان علماء الاجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم ماكس فيبر الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه الموسوم " نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي " ، وهانز كيرث وسي . رايت ملز في كتابهما الموسوم " الطباع والبناء الاجتماعي " ، وتالكوت بارسونز في كتابه الموسوم " النسق الاجتماعي " ، وأخيراً روبرت مكايفر في كتابه الموسوم " المجتمع " .

إن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وانما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى "طومسون" و "تودين" أن (وان كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في (صنع القرارات) الا أن مفهوم القرار ليس قاصراً على الاختيار النهائي بل أنه يشير كذلك الى تلك الأنشطة التي تؤدي الى ذلك الاختيار).

وعلى ذلك يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار فالأخير يمثل مرحلة من الأول بمعنى أن اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات. ويمكننا تعريف مهمة اتخاذ القرار بأنها عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين. ومن ذلك التعريف يمكن استنتاج النقاط التالية:

١. أن اتخاذ القرار يتم من خلال اتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوباً منطقياً في الوصول الى حل أمثل.

٢. أن لأي موقف أو مشكلة عامة حلولاً بديلة يجب تحديدها و تحليلها و مقارنتها على هدى قواعد أو مقاييس محددة.

٣. أن طريقة اكتشاف البدائل و تحديد قواعد الاختيار و اختيار الحل الأمثل تعتمد كلية على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، و المعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

تدور عملية اتخاذ القرار في إطار معين يشمل ستة عناصر هي:

١. الموقف (أو المشكلة).

٢. متخذ القرار.

٣. الهدف.

٤. البدائل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. قواعد الاختيار.

٦. عملية اختيار الحل الأمثل بين البدائل.

ذاد الاهتمام بالقرارات كعنصر أساسي في العملية السياسية منذ الحرب العالمية الثانية وكمحور دارت حولة العديد من الدراسات ففى علم الاجتماع أشار دافيد يستوون " David Easton" بأن القرارت تعد مخرجات outputs للنظام السياسى تحدد فيها القيم سلطويا داخل المجتمع وفى نفس الاطارأشار بعض علماء علم النفس عن الدوافع الحركية للقرارت التى تتخذ على مستوى الافراد والاسباب التى تصعب من خلالها صنع القرار عند بعض الافراد عن البعض الاخر. وفى أطار علم الاقتصاد والادارة فقد اهتم الاقتصاديون بدراسة صنع القرار كسلوك لدى المستهلكين والمستثمرين وغير هؤلاء ممن يكون لاختياراتهم أثر على الاقتصاد أما دارسو إدارة الاعمال فقد اجتهدوا فى تنمية كفائة المديريين فى تنظيم صنع القرار . وقد استوحى علماء السياسة من هذة العلوم الكثير من المفاهيم والمنهج وحيث أن القرار السياسى يأتى فى اولويات القرارات بما لة من تأثير على المجتمع بمؤسساتة وجماعتة وافرادة.١)لذا فقد اتجة علماء السياسةإلى دراسة السلوك القرارى decision behavior لدى المصوتين والمشرعين والتنفيذين الحكوميين والسياسيين وقادة الجماعات من أصحاب المصالح وغيرهم هذا بالاضافة الى التطرق لدراسة صنع القرار فى السياسة الخارجية بإعتبارة يدل على قطاع خاص فى الظاهرة السياسية العامة.

تاسعا: الدراسات السابقة:

دراسة كبه(٢٠١١) بعنوان العراق الجديد –دراسة في السياسية والديمقراطية التطورات منذ عام ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE New Iraq – A Study in the Political and Democratic Developments Since ٢٠٠٣

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي في العراق الجديد الذي اضحى وبموجب الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ دولة حرة، ديمقراطية، موحدة، وبرلمانية(نيابية) تتمتع بنظام فدرالي قائم على اساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

دراسة (Nur CETĐNOĞLU) بعنوان The Gulf Cooperation Council (GCC) after U.S. led Invasion of Iraq: Toward a Security Community

عواقب الغزو الذي قادته للعراق لم اقتصرت فقط داخل العراق، ولكنها مرت خارج حدودها. مجلس التعاون الخليجي (GCC) الذي كان كما قبلت تحالف فضفاض حتى ذلك الوقت كانت واحدة من الوحدات الأكثر تأثرا هذه العواقب. وتقول هذه الورقة أنه في فترة ما بعد الحرب في العراق، حتى لو كان دول مجلس التعاون الخليجي ليست بعد أمن المجتمع، فقد حققت تقدما نحو كونها بذلك. التحليل التطورات التي تحدث على حد سواء في الداخل والخارج من دول مجلس التعاون الخليجي يقودنا إلى وصول إلى هذا الاستنتاج.

الكلمات الرئيسية: حرب العراق وإيران والمجتمع الأمن، ومجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون الخليجي)، الولايات المتحدة الأمريكية (USA).

وفي دراسة اجراها (Aruba Khalid) بعنوان The Consequences of Intra-Regional Instability and Conflict for Gulf Trade Flows

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مدى العقود ال ٣ الماضية النزاعات والعقوبات الدولية في الشرق الأوسط لديها كان بلا شك لها تأثير كبير على تدفقات التجارة الإقليمية. تنويع التجارة والتطوير في القطاعات التي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة بشكل كبير في المنطقة قد تم التغاضي السوق نظرا لترتيب أولويات أكثر موثوقية التجارة في السلع لمسافات طويلة. موجود حاليا هناك احتمال قوي لتنويع والتنمية في القطاعات التي يمكن للبلدان الخليج المحافظة الإقليمية، وإن لم يكن الدولي، والميزة النسبية. تنمية التجارة في مثل هذه القطاعات والسلع يمكن أن تعزز بشكل خاص تدفقات التجارة الإقليمية وتوطيد قوة الاقتصادات الإقليمية من خلال التوسع والتنويع. على الرغم من المساعي الأخيرة لتنويع الصادرات الإقليمية واضحة، وكلها حاليا في ٦ دول مجلس التعاون الخليجي أكبر الصادرات لا تزال الوقود المعدني، والزيوت ومنتجات التقطير التي تتجاوز إلى حد كبير قيم الصادرات الأخرى. القادم أكبر الصادرات لجميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٦، ومنتجات البلاستيك لقطر والكويت والسعودية جزيره العرب، واللؤلؤ والمعادن الثمينة لدولة الإمارات العربية المتحدة، منتجات الألمنيوم في البحرين و لألبان والمواد الغذائية وحدات لعمان، تمثل قيمة الصادرات أقل من ذلك بكثير. وهذا يخلق بعية إقليمية كبيرة على الوقود المعدنية مثل سلعة التصدير الأساسية ويقوض إمكانات كبيرة للنمو في قطاعات أخرى.

دراسة السلامي(٢٠٠٨) بعنوان الأبعاد الإقليمية والدولية للازمة العراقة التركية بعد عام ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة الى البحث في الابعاد الاقليمية بعد العام ٢٠٠٣ ومدى تأثير الازمة العراقية التركية في ظاهرها او المخفي منها، وقد ركزت الدارسة على عرض الازمة الكردية بكافة جوانبها، مع ذكر مشاهدات عن القوة العسكرية التركية والتأزم الذي حدث في جنوب تركيا.

دراسة براك(٢٠٠٨) بعنوان الافاق المستقبلية العراقية-الخليجية في المجال العسكري.

خلصت الدراسة البحث التي هي مبنية على الرؤية المستقبلة لقامة التعاون العسكري بين العراق ودول الخليج العربية تضمنت توصيف موجز للمراحل المختلفة العراقية-الخليجية في التاريخ المعاصر وتغيرها من التنافر إلى التجاذب أو السكون وحسب ظروف المرحلة ومن ثم التركيز على العلاقات في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتحليل الإشارات والتصريحات التي تصدر من المسؤولين الخليجين بخصوص العراق الجديد.

دراسة جلود(٢٠٠٩) مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي.

هدفت الدراسة الى بيان ان الاختلاف الأيديولوجيات الحاكمة، كانت دوما العائق المباشر أمام الاندماج بين العراق ومحيطة الخليجي، لكن المتتبع للشأنين العراقي والخليجي، يعرف أن وجود العراق ضمن المنظومة الخليجية سيجعل هذا التكتل إقليمي من أهم التكتلات في الشرق الأوسط، بل سيكون هذا التكتل له تأثير عالمي بالغ، إلا أن كل ذلك مرهون بمدى جدية قيادات الطرفين العراقي والخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي انها ستعتمد على تعريف مفهوم التغير الذي حصل وما أهمية هذا المتغير القيادي، ستبحث ايضاً في مدى تأثير هذا التغير الذي حصل على الاستقرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول: مفهوم المتغير القيادي والقيادة السياسية

المبحث الاول: المتغير القيادي

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار الاقليمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

ان التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي شهدها العالم وما زال، أحدثت تبدلات جذرية في مجمل السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه التحولات تحمل في طياتها مجموعة كبيرة من التحديات والمخاطر التي يفرضها الواقع الموضوعي لما شهده العالم، والتي أضحت تشكل تهديدا خطيرا ليس على الأمن القومي للدول فحسب وإنما على الأمن العالمي اجمع.

كما ويعد موضوع القيادة من المواضيع الهامة التي أصبحت تستقطب اهتمامات المفكرين و الباحتين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لحاجة مختلف تنظيمات العمل الملحة للبحث، كما يعتبر التغيير أحد أوجه حياة المؤسسة فإنه قد يخلق انعكاسات على سلوك أفرادها من جهة ومن جهة أخرى فإنه سيؤدي بها إلى زيادة حاجاتها إلى الإدارة الديناميكية المرنة والفعالة القادرة على مواجهة التحديات لذا هي بحاجة إلى أن تقاد بقيادة رشيدة وفعالة تتمتع بالمواصفات و الخصائص التي تمكنها بالمضي بالمؤسسة نحوا التطور و الاستمرارية.

كانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تعد من بين أهم واغرب التطورات الدولية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنها في الوقت نفسه قد اسهمت في تصحيح بعض الطروحات النظرية التي أفرزتها هذه المرحلة ،وقد أثبتت الأحداث عدم صحة نظرية نهاية التاريخ التي تؤكد حتمية عولمة المنظومة الفكرية الغربية المنتصرة ومن ثم انتهاء الصارعات الأيدلوجية والسياسية، وان العالم سوف يتجه نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يؤدي تدريجيا الى القضاء على مركزية الدولة في العلاقات الدولية، فقد احتل العراق، وثمة ضغوط دولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ايران، أما دول الخليج العربي الأخرى فتعرضت لسلسلة من الضغوط الأمريكية المتباينة في محاولة لربطها بالحرب على ما يسمى ب(الإرهاب). في وقت تتصاعد فيه الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجدية فيها، ابتداءً بالخلل في التوازن الاستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق، التي تبنت البرنامج النووي، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قيادة احمد نجاد الحالية، وانتهاءً بمخاطر ما يسمى (الإرهاب) وأسلحة الدمار الشامل(المشاهد،٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المتغير القيادي

ان حال الدول التي تسعى الى الاستقرار السياسي والأمني اقليمياً لكي تحافظ على نفسها من التغيرات والتأثيرات التي تحدث في المنطقة، تعمل على تسخير كثير من إمكاناتها نحو هدف واضح تبني عليه علاقاتها حيال الدول المجاورة.

تدرك معظم الدول ان الاستقرار قائم على أساس التعاون بين جميع الدول وان أي اخلال بالأمن في أي دوله من الدول المتجاورة يمكن ان يؤثر على امن واستقرار الدول جميعها.

وبالرغم من وجود نزاعات إقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودل الجوار الا ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي سعو نحو توسيع التعاون في المسائل العسكرية والأمنية الداخلية، ان المشكلات ذات الطبيعية الانية التي تتالت على الخليج اثرت وبشكل كبير على امنها القومي، لهذا فأن الدول الخليجية نتيجة الازمات المتلاحقة، ان الاحتلال للعراق اثرت سلباً وجعلت امن دول مجلس التعاون الخليجي مكشوفا ومستهدفا، اذ إن جميه الحلول المطروحة لهذا الملف تأتي على حسابها. فإذا تم حلة دبلوماسياً فان ذلك يعني تقديم تنازلات.

ان انكشاف الأمني الذي يمكن ان يحصل في المنطقة نتيجة عدم الاستقرار السياسي وبداء هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في الدوحة.

يمثل العراق عمقا استراتيجيا؛ فالعراق يعد خط الدفاع الأول ضد أيــة محاولة لاجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها. وكان العراق على مدار التأريخ هو البوابة الرئيسة للحملات العسكرية التي اجتاحت والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة لم يتخلصا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تماما من حالة العداء التي تولدت طوال المواجهة الطويلة بينهما في حرب الخليج الأولى. وعلى الرغم من بقاء إيران على الحياد أثناء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، فقد بقيت العلاقات العراقية الخليجية تعاني نوعا من الشك قادت أحيانا إلى شيء من التوتر.

أن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يشكلان منذ إعقاب الحرب العالمية الأولى منبرا للمشاكل والتوتر في العلاقات بينهما، وذلك عندما كانت العائلات الحاكمة المتناوبة تحكم تلك الاراضي في مناخ من العداء المتبادل وقد شكل هذا الطابع الصفة العامة لتلك العلاقات(غليون،٢٠٠٣)

بحسب الإقليم والبنية والنظام العام والظروف الاقتصادية والتجارب التاريخية، واتصالها بدول الجوار. وهو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم، إلا أن المؤشرات دلت على فقدان التماسك أو الانسجام بين مكونات المجتمع في ظل نظام اجتماعي، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، أيضا أفرز نظم سياسية وثقافية مارست وغرست قيم سلبية، الأمر الذي نتج عنه تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة وشل مؤسسات البناء الاجتماعي. وعلى صعيد آخر فأنه في ضوء انقسام العراق الحالي بين هويات قومية وانتماءات طائفية ومذهبية وعرقية فإن التفكير في تقسيم العراق على أساس الانتماءات الضيقة يثير مخاوف بعض دول الجوار لما يمثله من تأثير على التوازنات الإقليمية (عبد العزيز،٢٠٠٤)

لقد افرز التغير في توازن القوى في المنطقة تداعيات كثيره ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل علة مستوى النظام الإقليمي بمعناه الضيق الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي وبمعناه الواسع ليشمل إيران وتركيا، فخروج العراق من خريطته التوازنات الإقليمية نتيجة عنه أوضاع جديده شواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى او هبوطاً للبعض الاخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يعد هناك أدنى شك في ان التغير في العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج غير من معادلة القوى الإقليمية في المنطقة جملة وتفصيلا.

خرج النظام الإقليمي من مراحل الصراع السياسي السابق، فاقداً القوى الساسية التي كانت للعراق قبل التغيير القيادي الذي حصل حيث تغيرات أدوار بعض دول المنطقة وبروز دول أخرى الذي أدى الى تجاوز مبنيات المنظومة الإقليمية السابقة من هيمنة بعض الدول والدخول في تكوين نظام إقليمي جديد. كنت من أبرز ملامحه تغير السلوك السياسي لدول الجوار في ظل التجاذب الإقليمي الحاصل ومصالح واهداف دول الجوار وسياستها إزاء العراق(النصراوي،٢٠٠٧).

تعريف القيادة:

فمن التعريفات التي قيلت في القيادة: (أنها قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة من الأشخاص وتوجيههم وإرشادهم من أجل كسب تعاونهم وحفزهم على العمل بأعلى درجة من الكفاية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة (النغربي واخرون،١٩٩٥).

تعريف آخر: (القيادة دور اجتماعي رئيسي يقوم به الفرد (القائد) أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة (الأتباع) ويتسم هذا الدول بأن من يقوم به له القدرة والقوة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ هدف الجماعة(رضوان،١٩٩٤). فهي شكل من أشكال التفاعل بين القائد والأتباع حيث تبرز سمة القيادة والتبعية.

تعريف آخر: (هي العملية التي يتم من خلالها التأثير على سلوك الأفراد والجماعات وذلك من أجل دفعهم للعمل برغبة واضحة لتحقيق أهداف محددة (سالم واخرون،١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود أهمية القيادة إلى العنصر البشري الذي أخذ يحتل المكانة الأولى بين مختلف العناصر الإنتاجية الأخرى التي تساهم في تحقيق أهداف المشروع المنشود فسلوك الفرد من الصعب التنبؤ به نظراً للتغيرات المستمرة في مشاعره وعواطفه كذلك التغير في الظروف المحيطة بالمشروع من شأنها أن تؤدي إلى تغير مستمر في السياسات وذلك لكي تضمن المنشأة الحد الأدنى المطلوب من الجهود البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها وضمان استمرارها فيجب أن توفر للعاملين قيادة سليمة وحكيمة تستطيع حفظهم والحصول على تعاونهم من أجل بذل الجهود اللازمة لإنجاز المهام الموكلة لهم وقد دلت الدراسات المختلفة على قلة عدد القادرة نسبياً (فالقدرة على القيادة سلعة نادرة لا يتمتع بها إلا القلائل من أفراد المجتمع.(رضوان،١٩٩٤)

مصادر قوة القيادة وتأثيرها:

حتى يتمكن الشخص من القيام بعملية التأثير على الآخرين يجب أن يتمتع بقوة أو سلطة معينة تميزه عن الآخرين ويمكن تصنيف مصادر القوة للقيادة على النحو الآتي:

السلطة الرسمية:

- **قوة المكافأة:** ومصدرها توقعات الفرد من أن قيامه بعمله على الوجه المطلوب سيعود عليه بمكافأة مادية أو معنوية من قبل رئيسه.
- **قوة الإكراه:** ومصدرها الخوف وهي متصلة بتوقعات الفرد من أن قصوره في تأدية واجباته سيترتب عليه نوع من العقاب المادي أو المعنوي من قبل رئيسه.
- **السلطة القانونية:** ومصدرها المركز الرسمي الذي يحتله الفرد في التنظيم الإداري وهذه القوة تنساب من أعلى إلى أسفل. أما قوة التأثير: فهي مرتبطة بالشخص نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس بالمنصب ومن مظاهرها: القوة الفنية (التخصص: ومصدرها الخبرة والمهارة والمعرفة التي يمتلكها الفرد ويتميز بها عن غيره من الأفراد كالطبيب والمهندس.

- **قوة الإعجاب:** ويحصل عليها الفرد نتيجة إعجاب تابعيه ببعض صفاته الشخصية بحيث تربطهم وتشدهم إليه نتيجة توافر نوع من السحر أو الجاذبية في شخصية القائد.

سلوك القائد:

تعتبر هذه النظرية مناظرة لنظرية (القيادة المكتسبة) التي تستند إلى الخبرة وتمرس القائد في الحياة فالقائد الناجح هو الذي يكتسب صفات القيادة من عمله وممارسته القيادة في الجماعة ويشترط أن تتوافر فيه بعض السمات القيادية.

نظرية ليكرت في القيادة:

وجد ليكرت أن المشرفين ذوي الإنتاجية العالية تميزوا بمشاركة محدودة في التنفيذ الفعلي وكانوا مهتمين أكثر بالأفراد وكانوا يتعاملون معهم بطريقة غير رسمية واستنتج ليكرت أن القياد الديمقراطية تعطي أفضل النتائج وقد ميز بين أربعة أنظمة للقيادة:

١- **النظام التسلطي (الاستغلالي):** وفيه يكون القادة مركزون بدرجة عالية وثقتهم بمرءوسيهم قليلة ويتبعون طرق التخويف والإكراه في الإدارة

٢- **النظام المركزي النفعي:** ويشبه السابق إلا أنه أقل مركزية ويسمح بمشاركة المرءوسين تحت إشرافه ورقابته.

٣- **النظام الاستشاري:** تتوفر لدى القادة ثقة بمرءوسيهم ويستفيد من أفكارهم وآرائهم أما النظام الرابع فهو الأفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **النظام الجماعي المشارك:** تتوفر للقائد ثقة مطلقة بمرءوسيه وهناك تبادل مستمر للمعلومات وقد ثبت أن من يستخدمون النظامين الثالث والرابع تكون إنتاجية مجموعاتهم مرتفعة (زيولف، العضايله،١٩٩١).

نظرية فدلر في القيادة:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الموقفية فقد اعتبر فدلر أن الموقف القيادي له الأثر الكبير على قرار القائد. والموقف يتأثر بالعوامل التالية:

١- قوة مركز القائد (مساندة رؤسائه له وما لديه من صلاحيات في محاسبة المرءوسين).

٢- طبيعة العمل (الأعمال الرتيبة تسهل عملية قيادة القائد).

٣- علاقة القائد بمرءوسيه (العلاقة الشخصية تؤدي إلى الاعتراف به كقائد وتسهل عملية القيادة).

جوهر هذه النظرية يشير إلى أن القائد المهتم بمهام العمل والذي ينزع إلى المركزية والتسلط يكون فعال في تحقيق إنتاجية عالية للمرءوسين في الحالات المتطرفة للمواقف (السهل جداً أو الصعب جداً) بينما القائد الذي يهتم بالعلاقات والنواحي الإنسانية فإنه يحقق إنتاجية عالية للمرءوسين في الحالات والمواقف المعتدلة (متوسطة الصعوبة).

فمن وجهة نظر فدلر ليس هناك أسلوب قيادي واحد ناجح في كل المواقف أي القائد يجب أن يكون مرناً في استخدام أساليب القيادة المختلفة لضمان نجاح فعالية القيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواع وأساليب وأشكال القيادة:

قسّم بعض الكتاب أنواع القيادة وتم تصنيفها في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: القيادة حسب سلوك القائد:

١- **القيادة الأوتوقراطية (المتسلقة):** وفيها يقوم القائد باستغلال السلطة الممنوحة له ليحمل أتباعه على القيام بأعمال وفقاً لإرادته وأهوائه وعادة ما يستخدم أسلوب التهديد والتخويف لتنفيذ ما يريد. وهو لا يهتم بآراء الآخرين أو أفكارهم وهو الذي يحدد الأهداف وسبل تحقيقها.

٢- **قيادة عدم التدخل:** عكس القيادة الأوتوقراطية فهي تعني أن القائد يسمح لأتباعه باتخاذ القرارات الأهداف واختيار أساليب التنفيذ.

ويتصف القائد بالسلبية والتسامح والتودد فهو يلعب دوراً ثانوياً في التوجيه والإرشاد والتأثير على مرءوسيه ودوره يكون مركز في إعطاء معلومات لمرءوسيه بدلاً من تولي زمام المبادرة في توجيه أتباعه.

٣- القيادة الديمقراطية:

فهي تنبع من أساليب الإقناع والاستشهاد بالحقائق واعتبار أحاسيس الأفراد ومشاعرهم وجعلهم يشعرون بكرامتهم وأهميتهم.

فالقائد الديمقراطي يستأنس بآراء أتباعه ويعبر أفكارهم الاهتمام اللازم ويقدم لهم المعلومات والإرشادات اللازمة ويلعب دوراً فعالاً في تنمية الابتكار وتحقيق التعاون وإطلاق قدرات المرءوسين وطاقاتهم الكامنة. وأضاف كاتب نوعاً آخر للقيادة حسب السلوك وهو:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **القيادة الديكتاتورية:** يتميز القائد الديكتاتوري بمركز السلطة المطلقة ويقوم بإنجاز أعماله من خلال التهديد والإجبار واستعمال مبدأ الخوف وهو دائماً يهدد بالثواب والعقاب للمرءوسين فيسلك المرءوسين سلوكاً معيناً لإرضاء ذلك القائد.

المجموعة الثانية: القيادة حسب الهيكل التنظيمي:

١- **القادة الرسميين:** وهم الذين يكتسبون سلطتهم من المنصب الذي تولوه وتيسر لهؤلاء القادة القيام بتوجيه وإرشاد المرءوسين وإصدار الأوامر لهم واتخاذ القرارات وتحديد الإجراءات والسياسات التي تؤثر على سلوك المرءوسين في العمل.

يهدف هذا القائد إلى حفز أتباعه وتوجيههم وتفهم مشاكلهم حتى تتوثق عرى الثقة بين مرءوسيه إلا أن هذه الثقة للقائد وأتباعه لا تأتي بصورة تلقائية بل هي نتيجة النشاطات في مجالات تنمية التعاون وإتاحة فرصة الاتصال في الاتجاهين بينهما(الوغربي،١٩٩٤).

٢- **القادة غير الرسميين:**

أو القادة الطبيعيين وهم الأفراد الذين يعملون داخل جماعات دون أن يكون لهم منصب رسمي بدرجات مختلفة ولهذا نلاحظ أن سلوك الجماعة الصغيرة ينبع من ظاهرتين هما:

١- يعتبر القادة الغير رسميين أقدر الأشخاص على إشباع رغبات الجماعة وتحقيق أهدافها.

٢- يعتبر القادة الغير رسميين قادرون على التأثير على سلوك وأعمال الجماعة وأفرادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: القيادة حسب الموقف والشخصية:

حسب الموقف الذي يجد القائد نفسه فيه وقوة شخصيته الذاتية. ويظهر هذا النوع من القيادة عادة في الشخص الذي يستطيع من خلال مقدرته الشخصية جمع أتباع يؤمنون بأفكاره وآرائه وصحة أهدافه.

القيادة الإدارية والاستراتيجية للمنظمة:

إن ما يميز المنظمة الناجحة عن غيرها من المنظمات غير الناجحة هو انفرادها بوجود قيادة إدارية كفؤة ديناميكية لأن المدراء أو القادة الإداريين هم مورد رئيسي ونادر لكل مشروع. والقيادة الإدارية والاستراتيجية تتمثل في الإدارة العليا التي تتكون من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء والعاملين وفي بعض الأحيان تشمل أيضاً الإدارة التي تعتمد على مصدر القوة أو السلطة التنظيمية التي تمثلها. ويمكن تصنيف القوة في التنظيم إلى أربعة مصادر (الادارة الاستراتيجيه)

١- **القوة المكافئة:** وتبرز من إدراك الآخرين بأن استراتيجيي المنظمة يملكون القدرة على تحقيق نتائج إيجابية لهم وأن المكافئة التي يمكن الحصول عليها تكون بشرط التوافق مع رغبات وأهداف صانعي الاستراتيجية.

٢- **القوة القهرية:** وتستند إلى إدراك الأفراد أن صانعوا الاستراتيجية هم قادرون بالفعل على تحقيق نتائج سلبية لهؤلاء الذين لا يتصرفون بالطريقة التي يرغب بها القادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- القوة الشرعية:

وهي قدرة التأثير التي تشتق من الميل أو الرغبة لدى الفرد لكي يكون شبيهاً بحامل القوة والقائد الذي يستند إلى هذا النوع من القوة سيتجه للتركيز على الصداقة والارتباط العاطفي بالقائد.

٤- القوة الخبيرة:

وهي أكثر استقلالاً من الأنواع الأخرى لأن القائد الاستراتيجي يمتلك كفاءة خاصة أو معرفة أو خبرة وتجربة عميقة فيما يتصل بكل المسائل التي يسعى إلى التأثير فيها وتكون محل اهتمام الآخرين.

النوع الأول والثاني يستند على نظرية التوقع والتحفيز أي توقع المكافأة والجزاء كنتيجة مباشرة للسلوك التنظيمي (ياسين،١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

عند حدوث التحول السياسي الاستراتيجي الجذري الذي حصل في العراق الذي ادخل المنطقة والنظام الإقليمي العربي في استحقاقات سياسة وامنيه جديده وضعت الدول المحيطة بالعراق مثل دول مجلس التعاون الخليجي اما تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد. فعلى دول الخليج أن تدرك ان الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية لن يتحقق مالم يقترن ذلك بوضع استراتيجية عربية بمفهوم قومي تؤهل وتدعم بدورها الاستراتيجية الأقليمية الخليجية، فالاعتماد على الغرب في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة رؤية أثبتت العقود السابقة فشلها ذلك لأن الاستقرار في هذه المنطقة من وجهة نظر الولايات المتحدة هو عدم استقرارها بما يؤمن لها هذا وجودها المباشر في المنطقة وبالقرب من مصادر الطاقة التي أضحت تشكل مفاتيح السيادة العالمية(العابدين،٢٠٠٦)

إن ما تمثله المناطق الحدودية من أهمية اقتصادية واستراتيجية أصبح يشكل عاملا مهما، من العوامل التي تثير النزاعات بين الدول، سواء كان ذلك في حالة الحدود غير المعينة أو الحدود المرسومة على الأرض، أو الحدود البحرية، وأصبحت التطلعات الاقتصادية والرغبة في الهيمنة الإقليمية، تحكم تصرفات بعض الدول، وتحدد توجهات سياساتها الخارجية، كما تشكل هدفًا تسعى إليه دول أخرى، حتى وإن كان على حساب الروابط التاريخية، وعلاقات الجوار وصلات القربى والدين، ومن ثم لا غرابه، أن نجد صراعات دامية في الوطن العربي، كانت بسبب رغبة بعض الدول في السيطرة وتحقيق اهداف اقتصادية، وتعتبر النزاعات الحدودية العربية من أهم المعوقات التي واجهت الدول العربية(العابدين،٢٠٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الصراعات والنزاعات والخلافات بين الدول حقيقة واقعة ضمن العلاقات الدولية، فهي ظاهرة يعاني المجتمع الدولي نتائجها. وإذا كان الصراع أو النزاع هو في الأساس حالة اجتماعية نتيجة تعارض الأهداف والغايات بين الأفراد والجماعات، فان السلوكيات الصراعية والنزاعة أو الخلافية على المستوى الدولي يمكن ملاحظتها في حالة التوتر أو القطيعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية أو التهديدات الخفية أو المبطنة أو حشد القوات العسكرية أو الوصول إلى حالة الحرب التي تعتبر أقصى حالات الصراعات بين الدول (داوود، ٢٠٠٣).

بعد تهديدا"واضح الملامح للنظام السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ان غياب أركان الأمن في العراق من خلال تأثير الولايات المتحدة فيه ربما يؤدي الى فصل الجزء الجنوبي من العراق كما فعلت الولايات المتحدة مع الجزء الشمالي وإقامة دولة شيعية فيه ومن الطبيعي ان اقامة تلك الدولة تكون مجاورة للمنطقة الشرقية والتي تضم منابع النفط ربما تدفع هذا الجزء والذي يسكنه الشيعة الى الانفصال أيضا"وفي أقل تقدير تحجيم قدرة دول الجوار نتيجة وجود إيران شيعية أيضا.

مما جعل التطور السياسي الحاصل في العراق يعتبر أهم نقاط الاهتمام من قبل الجانب السعودي لاتعكاسه على بناء العلاقات الثنائية بين الجانبين، فقد أبدت دول مجلس التعاون الخليجي رغبتها في التفاهم مع أي من الحكومات التي تصل الى مركز السلطة العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد الاهتمام بالاستقرار تاريخا سمه مركزية لسياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط، في حين كان مخططي السياسة الامريكيه في أماكن أخرى من العالم يتجادلون حول الحكمه من الاستقرار.

لا نأتي بجديد إن قلنا أن المجتمع العراقي المعاصر ينقسم انقسامات عديدة، أثنية، دينية، مذهبية واجتماعية سواء طبقات اجتماعية أم جماعات مهنية اجتماعية أخرى (علاوة على الانقسام الحضري الريفي) (داوود،٢٠٠٥).

ان تعدد الصورة التي تشكل فيها المشهد العراقي حتى ارتسمت صورته الجديدة من وضوح الخطوط المهمة للعراق الجديد وإذا كان مشهد الصورة العراقية يتشكل بمحيطة، فإن القراءة الإقليمية للعراق بعد التغير القيادي الذي حصل توجهنا الى تغيير اخر في مشاهدة الصور السياسية لمصالح دول الإقليم واهدف تلك الدول في العراق.

يتفق مراقبو الوضع في الخليج على أن المنطقة التي تكتسب أهمية بالغة من الناحية الإستراتيجية تمر بتغيرات جذرية، حيث يصل مدى هذه التغيرات التي تؤثر على المنطقة إلى طائفة متنوعة من المجالات بدءاً من التطور السريع في مجال الاقتصاد والبنية التحتية ووصولاً إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التي تنجم عن الانتشار الثقافي والعولمة وإدخال النمط الأمريكي في التعليم على نطاق واسع. وتركز هذه المبادرة البحثية على سلسلة من التغيرات التي تجري في الخليج والتي لم يتم دراستها بشكل واف حتى الآن، لاسيما تلك التي حدثت في العلاقات الدولية للمنطقة. وبعيداً عن تضاؤل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، لم تؤدِ هذه التغيرات إلا إلى زيادة حدة حالات التنافس وأجواء التوتر بين دولها، وإلى إلقاء أنماط سلوك السياسة الخارجية التي كان يمكن التنبؤ بها سابقاً في دائرة من الاضطراب، وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلب تحديات جديدة للأمن والاستقرار الإقليميين. وتستقصي هذه المبادرة بعضاً من أبرز الأسباب الكامنة وراء التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية للمنطقة والعواقب التي نجمت عن هذه التغيرات في كل من المجالات المحددة ذات الصلة والسياق الأوسع للعلاقات الدولية في الخليج والشرق الأوسط الكبير وما وراءهما.

مؤشرات الاستقرار السياسي:

- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٧ رُصد (١٥١) انقلاب أي بمعدل (٨) انقلابا سنوياً.

- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق.... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات – لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة–كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية.

- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ– استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب– حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.

-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد هامة على ظاهرة الاستقرار السياسي.

يمكن تعريف العنف السياسي"الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية".

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه.

إما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي... كما حدث في العراق والسودان إما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلت نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيف لعل إحدى أبرز سمات العلاقات الدولية للخليج هي وضعه الأمني، وذلك لأسباب متنوعة بدءاً من طبيعة الحكم السياسي في دول المنطقة ووصولاً إلى الطرق التي تطورت من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلالها تفاعلاتها الدولية على الصعيد التاريخي، حيث ركزت الكثير من السياسات الدولية للخليج على قضايا الأمن بشكل أو بآخر. وقد واجهت المنطقة، ولا تزال تواجه، العديد من التحديات الأمنية، كما كان هناك عدد من المحاولات لصياغة ترتيبات للأمن الجماعي والتي لم تفلح جميعها حتى الآن. ولا غرو أن كثيراً من جهود الأطراف الفاعلة في الخليج وتدخلاتها، سواءً من داخل المنطقة أو خارجها (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، قد تم القيام بها إما بسبب قضايا أمنية بشكل مباشر أو على الأقل أخذها في الحسبان.

ان توضيح الخطوط العريضة لبعض المواضيع الرئيسية الناجمة عن العلاقات الدولية للخليج، وأيضاً إلقاء الضوء على بعض التغيرات التي طرأت على النظام الأمني الناشئ في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية تقريباً. وقد نجم عن هذه التغييرات عدد من التحديات التي كان لزاماً على كل من الأطراف الفاعلة على المستويين الإقليمي والخارجي التغلب عليها.

كانت هناك تغيرات رئيسية وجذرية في النظام الأمني السائد في الخليج، وذلك مع وجود اتجاهات للهيمنة الإمبريالية –متمثلة في بريطانيا قبل ١٩٧١ والولايات المتحدة منذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ –تتنافس مع سياسة توازن القوة والاحتواء والفوضى والاضطراب أو تفسح الطريق لها. ويقف النظام الأمني للخليج في الآونة الراهنة على حافة التغيير، كما أن الشكل النهائي لهذا النظام لن يتحدد إلا بعد مضي عدد لا بأس به من السنوات. وبالطبع، ينطوي هذا الأمر على وجود تحديات بعضها يأتي من الداخل والبعض الآخر يأتي من الخارج. وتلقي هذه المبادرة البحثية الضوء على بعض التحديات الأمنية الأكثر إلحاحًا التي تواجهها المنطقة، وهو ما يسترعي الانتباه إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدتها واتجاهها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصيرها النهائي. ولقد ألقت المناقشات والاستنتاجات الأكثر تحديداً والواردة في الملخصات اللاحقة الضوء على بعض الاتجاهات والقوى المحركة الأوسع نطاقاً(مخيمر،٢٠٠٥).

لابد من التأكيد على حقيقة هامة ترتبط بالإقليم المحيط بالعراق لاسيما منها العربي، بأن ما يحصل في العراق عليها. فإذا تدهور الوضع العراقي بصورة إيجابيا من تداعيات عدم الاستقرار وظواهر العنف والفوضى، ستؤثر سلبيا أكثر سوء. وهو غير مستقر فإن دولا (عربية وإقليمية) لن تنجو منه ولو بدرجات مختلفة. وفقا لذلك فإن بلدان في المنطقة تخشى، من أن يعبر العنف، حدودها ويدخل اراضيها، إذ أن الفوضى وعدم الاستقرار السائد في العراق، في ظل الاحتلال غير المشروع قد دفعت وتدفع تلك البلدان، إلى التدخل من أجل تأمين وحماية مصالحها، أنها تخشى من انتشار الاقتتال (السني الشيعي) في العالم الإسلامي. فمثل هذا الصراع الطائفي يمكن أن يفجر مجموعة، واسعة من المشاكل، بما فيها انتشار التعصب والتطرف، والانتفاضات الجماعية وتغير الأنظمة السياسية، لاسيما الأنظمة السياسية المفروضة (المستبدة) على شعوبها، وفوق كل ذلك قد يعد العراق، الذي يمر بحالة عدم الاستقرار السياسي وحالة الدول المحيطة بالعراق. (الربيعي،٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار الإقليمي

التحولات الإقليمية في منطقة الخليج:

توصف التحولات التي حدثت في منطقة الخليج بأنها تحولات هيكلي بنيوية، فمنذ الحرب العراقية الإيرانية في فترة الثمانينات والتي تبعها اجتياح العراق للكويت ومن ثم إخراجه بالقوة مرورا بمشروع الشرق الأوسط الكبير، كل هذه الاحداث وغيرها كان المراد بها احداث تغيير في هذه المنطقة. اذ أصبحت توصف بانها من أكثر مناق العالم تحولا وتغيرا في موازين القوى والفاعلين الإقليميين(إبراهيم،٢٠٠٥)

واجه مجلس التعاون الخليجي في القرن الواحد والعشرين مناخاً إقليمياً متغيراً طرح تحديات جديدة لأمن المجلس، من بينها الإرهاب الإسلامي الداخلي والنزاع الطائفي بين السنة والشيعة والتشكك في نوايا إيران التي نهضت في الآونة الأخيرة ولديها طموحات للهيمنة وامتلاك السلاح النووي. وفي ضوء هذه التهديدات، كان لزامًا على مجلس التعاون الخليجي تناول قضايا الأمن الجماعي والدفاع الإقليمي. ولم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بوضع إطار عمل ملموس للتعاون العسكري، ولكنها حاولت بدلاً من ذلك وضع ردود أفعال موحدة وتصورات للتهديدات المشتركة. وتركز هذه الدراسة بشكل أكبر على المظاهر غير الرسمية للأمن الجماعي في منطقة الخليج، لاسيما الآراء المشتركة مثل وجهات النظر الإستراتيجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتشابهة الميول والنُهج السياسية المتماثلة بين زعماء مجلس التعاون الخليجي(الحرير،٢٠٠٧).

يمكن استعراض التصورات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي على ثلاثة مستويات، أولها اعتماد دول الخليج عسكرياً على الولايات المتحدة والقيود المتعلقة بذلك، حيث إن العلاقة الإستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة تعد ميزةً وعبئاً في نفس الوقت. وقد ظلت الولايات المتحدة المدافع الرئيسي عن دول مجلس التعاون الخليجي منذ الثمانينيات من القرن العشرين، كما ظلت كذلك المورد الرئيسي للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لدول الخليج. ويرجع السبب في تقييد نطاق هذه الإستراتيجية إلى المعارضة الإسلامية الداخلية والنقد اللاذع الموجه من الدول المحيطة مثل إيران وكذلك وجود المنشآت الأمريكية التي باتت أهدافاً للهجمات الإرهابية. ونتيجةً لذلك، نأت دول الخليج بنفسها عن أعمال الولايات المتحدة في العراق، بل وأقدمت على انتقاد الاحتلال الأمريكي، معتبرةً أن واشنطن هي السبب الأساسي وراء نشوب النزاع الطائفي في العراق ومتخوفةً من انتشاره في منطقة الخليج. وعلاوة على ذلك، ظلوا متشككين في نوايا الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة، كما امتعضوا من مساندة الولايات المتحدة القوية لتلك الحكومة. ولكن قلت حدة تهديد العنف الطائفي نوعاً ما بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من المخاوف المتفاوتة التي تساور دول مجلس التعاون الخليجي إزاء سعي إيران لتصبح قوة إقليمية ولتطوير برامجها النووية، فإنها تصدت لمبادرات أمريكية بالانضمام إلى تحالف مناهض لإيران لإدانتها علناً، وفضلوا التقارب بحذر من إيران عن طريق التصالح معها(الحرير،٢٠٠٧).

تمثل المستوى الثاني من أمن الخليج في الاعتماد على الدبلوماسية لمنع النزاعات ونزع فتيلها. وحاولت دول الخليج، كالمملكة العربية السعودية وقطر، التوسط في النزاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية التي تجري في العراق وفلسطين ولبنان، وذلك لمحاولة تحقيق إجماع عربي والحفاظ على التهدئة في المنطقة. وبهذه الطريقة، حاولوا الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. وكانت الدبلوماسية بمثابة وسيلة لتحسين العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى في المنطقة، لاسيما مصر وسوريا اللتين تلعبان دوراً مؤثراً في إضفاء الشرعية على الأوضاع في الخليج وفي دحض النقد الإعلامي الموجه لدول الخليج في المنطقة. كما أنهم استخدموا الدبلوماسية للتغلب على النزاعات والخلافات التي تطورت داخل مجلس التعاون الخليجي ذاته.

يركز المستوى الثالث على ممارسة بناء التحالف داخل مجلس التعاون الخليجي، فبرغم أن هناك حاجة واضحة لوضع ميثاق استراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي، أسفرت المشكلات الهيكلية والمخاوف من زيادة النفوذ السعودي بين الدول الأصغر داخل المجلس، في حالة وضع أي ميثاق من هذا القبيل، فضلاً عن انعدام ثقة دول مجلس التعاون الخليجي في القدرات العسكرية العربية في الدفاع عنهم، عن الامتناع عن الموافقة على وضع أي ميثاق عسكري إستراتيجي من هذا القبيل.

وبالإضافة إلى ذلك، تجنبوا الدخول في أي تحالف عسكري مع الدول العربية مثل مصر وسوريا. وكان الإجراء الناجح الوحيد في نطاق التعاون الأمني هو قوات درع الجزيرة، وهي قوة دفاعية متعددة الجنسيات تابعة لمجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك وفي أعقاب سقوط نظام صدام حسين وفي ظل وجود موقف إستراتيجي غير واضح، اختلف زعماء الخليج حول رؤية مستقبل قوة درع الجزيرة وركزوا بدلاً من ذلك على شراء مزيد من الأسلحة من الولايات المتحدة. كما ظلت دول المجلس تعتمد على الولايات المتحدة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس ثنائي، وذلك بدلاً من إنشاء منظمة دفاعية إقليمية ترتبط بالولايات المتحدة(مخيمر،٢٠٠٦).

لم تضع دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن سياسة موحدة أو إطار عمل مشترك للتصدي للتهديدات الناشئة، مما يعكس الاختلافات في المصالح الفردية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، أظهرت دول الخليج مستوىً عالياً من الإجماع فيما يخص الأمن الإقليمي، كما فضلت جميعها العمل الدبلوماسي للحفاظ على علاقات ودية مع مختلف الفصائل التي قد تكون متنازعة في بعض الأحيان.

وتمشياً مع موقفهم غير العدواني، تصرفت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متوازن وثابت بهدف مجابهة الضغوط المضادة الصادرة من الولايات المتحدة وإيران، بينما سعت في الوقت نفسه إلى تحقيق إجماع عربي. وتهدف سياسة مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المتشابهة والفردية للدول، وهو ما يعكس صعوبات وضع سياسة واضحة ومتسقة بين دول مجلس التعاون الخليجي(مخيمر،٢٠٠٦).

إن التاريخ الطويل للعلاقات الأوروبية الخليجية لا تعكسه العلاقة الخاصة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي التي كانت قبل ذلك بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، والتي كان تطورها بطيئاً كما ظل يعوقها عدد من العوامل، من بينها حقيقة أن مجلس التعاون الخليجي لم يتم إنشاؤه إلا في عام ١٩٨١، وأن المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي مرت بسلسلة من التحولات. وقد زاد توقف الحوار الأوروبي العربي في عام ١٩٨٩ من الحاجة الملموسة إلى تعزيز العلاقة بين منطقة الخليج وأوروبا على وجه التحديد. وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي قامت بإعادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكلية أطر التعاون مع الدول المتوسطية منذ عام ١٩٩٠ –للمرة الأولى في السياسة المتوسطية المجددة، ثم في مبادرة الشراكة الأور ومتوسطية عام ١٩٩٥ –إلا أن الخليج ظل خارج تلك المبادرات. ولكن بدأت علاقة أوروبا بالخليج تعكس بعضاً من سماتها عبر قناة منفصلة خاصة بها، ومن ثم التركيز على التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والتركيز على الاستقرار من خلال الإصلاح السياسي وتحرير الاقتصاد، وتقسيم العلاقة إلى ثلاثة اقسام (سياسي، وثقافي، واقتصادي)، والاهتمام بالقطاعات الحساسة من الاقتصاد على كلا الجانبين، وكذلك مناقشة مشكلات حقوق الإنسان والقضايا السياسية. وقد شهد عام ١٩٩٠ بداية المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة التي تم تعليقها حتى تاريخ عام ٢٠٠٩ بعد أن تكررت التأكيدات كل عام بأن نجاحها على وشك الحدوث.

يجب أن تكون تفسيرات الأنماط التي تمت ملاحظتها متعددة المستويات، فكما كانت العلاقة الرسمية بين المجموعة الأوروبية/المجلس الأوربي ومجلس التعاون الخليجي لا تتساوى مع التاريخ الطويل للعلاقات الأوروبية الخليجية، فإنه لا ينبغي الخلط بين سمات العلاقة الجماعية للجماعات وبين المجموعة الأوسع نطاقاً من العلاقات بما في ذلك العلاقات الثنائية المهمة. وفي واقع الأمر، تشكل هذه العلاقات جزءاً من تفسير بعض من خصائص العلاقة سالفة الذكر، ومن الملفت للنظر أيضاً أن تطور العلاقات الأوروبية مع الشرق الأوسط والخليج يبدو وكأنه يتلاءم مع التغيرات الهيكلية الكبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي.

تعد العلاقة بين الجماعات مثالاً لمفهوم "النزعة الإقليمية بين المناطق" والذي يرتبط بدوره مع مفهوم "النزعة الإقليمية". ومن ثمَّ، فإن العوامل التي تؤثر في تطور كليهما

١ يجب السعي ورائها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-تكون نظرية وملموسة على حد سواء.

٣-تتضمن وجود هيكل وهيئة.

٤-تشتمل على درجة كبيرة من الاعتماد على المسار.

وبشكل أكثر تحديداً، تتضمن تفسيرات محاولات الارتقاء بالعلاقة الأوروبية الخليجية الواسعة النطاق مجموعة من "المصالح الإيجابية " اقتصادية وسياسية/إستراتيجية وعوامل إيجابية أخرى من بينها التاريخ والمواقف الشخصية. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، تتضمن تلك المصالح التنويع الاقتصادي الجغرافي والتنويع الإستراتيجي الجغرافي، كما تتضمن العوامل المؤثرة على شكل العلاقة المتطورة ومضمونها "روح العصر " ومناصب السلطة ذات الصلة والهياكل العالمية، بالإضافة إلى مصالح معينة. وبالنسبة للعلاقة بين الجماعات والعلاقة بين المناطق، تضم عوامل التمكين والتقييد مجموعة فرعية من العوامل السابقة -إلا أن العوامل التي تعزز العلاقات الثنائية الأوسع نطاقاً بين الطرفين لا تؤيد بالضرورة العلاقة الجماعية بين المناطق. قد تتضمن العوامل التي تدعم العلاقة الثانية - سواء أكانت بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أو أطراف أخرى - أو على الأقل التي تفسر السبب الذي يجعل تكتلات إقليمية من هذا القبيل قد تهدف إلى تعزيز علاقتها المشتركة مع الكتلة الشريكة، محاولاتٍ لتعزيز دور وهوية المنطقة محل النقاش وإضفاء الصفة الشرعية عليهما. كما يمكن أيضاً النظر إلى هذا على أنه وسيلة لإدارة التغيير العالمي وسبيل لترسيخ دور المنطقة أو التكتل كطرف من الأطراف الفاعلة على الصعيد العالمي. وبالطبع، تعد "روح العصر" أيضاً أحد العوامل، وذلك برغم أنها ليست من العوامل التي يجب أن تكون مستقلة عن الاعتبارات والعوامل الأخرى. ويبدو أن تلك المفاهيم المنبثقة من العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على النزعة الإقليمية والنزعة الإقليمية بين المناطق في أي مكان آخر (أو التي في الحقيقة تتعلق بتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع المناطق الأخرى خارج منطقة الشرق الأوسط) يمكن أن تنطبق أيضًا على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي(احمود،٢٠٠٣)

وتكمن قيود العلاقة الرسمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في اختلاف مصالح الجانبين، وفي التاريخ الفريد لعلاقات ثنائية محددة، كما تكمن أيضاً في الطبيعة المختلفة إلى حد كبير للتكتلين وهيكليهما، بما في ذلك اختلاف عملية صنع القرار، وتدني فعالية مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بالاتحاد الأوروبي، وهذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوى الأخرى – لاسيما الذي تلعبه الولايات المتحدة (بشكل مباشر وملموس على حد سواء)، وأخيراً التغيرات التي يشهدها الاقتصاد السياسي العالمي والاحتياجات والقدرات الخاصة باقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، والتي زادت بشكل مثير للجدل من الأهمية النسبية لآسيا في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وغير بعيد من تفاعلات الداخل الخليجي ظل العراق حاضرا في مقاربة إسرائيل لأمنها القومي، وارتبط ذلك بأمرين أساسين: الأول قدرته على بناء قوة عسكرية ذات شأن والثاني دوره فيما يعرف بالجبهة الشرقية.

وفي سياق المخاوف الاسرائيلية من قوة العراق جاء تدمير اسرائيل لمفاعل تموز العراقي عام ١٩٨٠، وتخوفها من انتهاء الحرب العراقية الايرانية بنتيجة لا غالب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : العلاقة بين المتغير القيادي والاستقرار السياسي

المبحث الاول: المتغير القيادي في العراق

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي لدول مجلس الخليج العربي

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي العراقي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : المتغير القيادي في العراق

قد يقولون إن العراق ليس هو العراق، فهو مشغول بصراعاته السياسية وبضعف الدولة وبرهانات بعض الاطراف السياسية من كل الاتجاهات على إضعاف دوره القيادي وشرذمة مواقفه وضياع بوصلة اتجاهاته، وهذا صحيح، ولكن الاطراف التي تعمل على ذلك شريكة في السلطة قد فقدت الكثير من حضورها في اوساط الرأي العام المحلي، وهي محكومة بتوجهات برجوازية عائلية دينية واقطاعية عنصرية قومية، لايمكنها في كل الاحوال الاحاطة بالمزاج الشعبي ولا بالمتغيرات التي تشهدها المنطقة، لكنها في كل الاحوال سوف تجد نفسها في مرحلة قريبة معزولة غير مؤثرة امام تسارع الاحداث وتبدلات المزاج العام ورغبة المجتمع في ضرورات التغيير نحو دولة قوية مهابة صاحبة فعل وطني مؤثر وحضور عربي واقليمي ذا قيمة، والعراق يستحق أن يكون اكثر فاعلية في الداخل والخارج، ومعركته الراهنة مع الارهاب قد افرزت المواقف وحددت اتجاهات القوى السياسية، هي التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستكون عاملاً مهما في التعجيل بابراز الهوية العراقية، أو على الاقل حددت ملامح المرحلة المقبلة(النصراوي،٢٠٠٧).

إنها مرحلة التبدلات في المواقف السياسية الدولية تحكمها بالدرجة الاولى المصالح والمؤثرات الجيوسياسية كما إنها مرحلة تعدد القطبية وتراجع القطب الواحد ومرحلة انكشاف الدور المستتر للرجعية العربية ودخولها في خندق الارهاب تمويلاً واعدادا وتدريباً وتسليحاً علّها تتمكن من إعادة التوازن ووقف مسيرة القطار السوري المصري العراقي الذي بات يسير ولو ببطء على سكته، وكذلك للتأثير على مشروع الاتفاق الامريكي الاوربي الايراني الذي حمل عنوان النووي بشكله العام لكنه سيتناول كل عناصر الاتفاقات الاستراتيجية في القضايا المهمة للمنطقة. وإذا كان النفط السعودي هو الذي يحرك رغبات الدول سابقاً، فأن نفوط العراق والغاز السوري والايراني سيغرق اسواق الغربيين وامريكا، وبالتالي فأن تغيير المعادلات امراً ممكناً ولا سيما ان هذه الدول تمتلك من مواقع الرهان عليها أكثر مما تملكه ممالك الصحراء. على كل حال مهما تكالبت مخططات شركاء العملية السياسية ودور بعض دول المنطقة فأن العراق قادم لنفسه بقوة وللمنطقة ايضاً ليحتل مكانه المحوري، المهم نحن بحاجة إلى رؤية حقيقية لتغيرات في تركيبة العملية السياسية من شراكة حصصية طائفية معطلة للاداء والعمل والبناء إلى شراكة وطنية منطلقة من المواطنة الحقيقية ومن دولة مؤسساتية وسلطة الاغلبية السياسية. (فوزي،٢٠٠٣)

عادة ما نصف رؤساء الدول على اختلاف أنواع نظمها السياسية وحكوماتها سواء أكانت جمهورية أو ملكية بالقادة، إلا أنه من الضروري أن نميز على المستوى التحليلي بين مفهومي القيادة والرئاسة أو بالأحرى القائد والرئيس. إن القيادة السياسية جانب متميز لممارسة السلطة السياسية حيث أن القائد الحقيقي في ممارسته للسلطة السياسية حيث أن القائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقي في ممارسته للسلطة يأخذ في اعتباره دائما دوافع وحاجات أعضاء النخبة السياسية والجماهير كبشر ويعتمد في تعامله معهم بالأساس على الإقناع والاقتناع ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع، بينما من يمارس السلطة دون أن تنطبق عليه حقيقة صفة القائد، أي من يوصف بالرئيس فإنه عادة ما يتجاهل هذه الدوافع ويعامل الآخرين النخبة والجماهير باعتبارهم أشياء من منطلق سلطته القمعية وعادة ما لا يعنيه من ممارسة السلطة المرتبطة بمنصبه الرئاسي سوى تحقيق أهدافه الخاصة .(احمد،٢٠٠٣)

ان كانت الرئاسة تعني في حقيقتها سلطة التوجيه والأمر والنهي النابعة من الاعتماد الكلي على فرض وتوقيع الجزاءات فإن القيادة السياسية لا تعتمد بالأساس أو على الدوام على هذه السلطة الجزائية بل تنظر إلها كإحدى أدواتها من الدرجة الثانية وتعتبر اكتساب ثقة الآخرين بطريق الإقناع أداتها الأولي مستغلة في ذلك ما تتمتع به من خصائص وقدرات ذاتية نفسية وسلوكية.

إن القيادة السياسية، وبخاصة القيادة الجماهيرية الكاريزمية، تعبر في نشأتها عن تفاعل عوامل شخصية واجتماعية وتاريخية. تتعلق العوامل الشخصية بالسمات النفسية والسلوكية للقائد من قبيل: السيطرة أو الخضوع، الذكاء أو عدمه، القدرة الابتكارية أو عدمها، الثقة بالذات أو عدمها، قوة الشخصية أو ضعفها، سعة الأفق أو ضيقه، الميل للعنف أو التسامح، الاستعداد أو عدم الاستعداد للمخاطرة، وتتأثر هذه السمات بعملية التنشئة الاجتماعية خاصة على المستوى الأسري وبالخلفية التعليمية والمهنية للقائد. وتتعلق العوامل الاجتماعية بطبيعة البناء الاجتماعي والأزمة التي يعاني منها المجتمع. وتتعلق العوامل التاريخية والثقافية بطبيعة الخبرات التاريخية للمجتمع. وترجع الفاعلية النسبية التي تميزت بها القيادات الكاريزمية مثل جمال عبد الناصر ونهرو وماوتسي تونج إلى قدرة كل قيادة منها على أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقق التفاعل بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي وقدرتها على تكتيل الجماهير وتقدمي القدرة الصالحة لها وقدرتها على التعبير عن الوعي الجماعي. (جندلي،٢٠٠٥)

قد ينسى البعض منا بأن اللجوء إلى تغيير الوسائل لا يعني سوى التمسك والمحافظة على الأهداف والثوابت مع إعطاء الفرصة لوسائل أخرى بقصد الوصول إلى ذات الأهداف بأقل تكلفة، وهذا –على ما يبدو– هو عين ما يجري في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية على إثر التغير في العنصر القيادي بمجيء الرئيس أوباما، غير أن ذلك لا يوحى بتغير في الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها إدارة الرئيس بوش الابن ولا في مواقفها التي كانت معلنة تجاه الأطراف في المنطقة.

ان تغير أهداف السياسة الخارجية لدولة من الدول لا يحدث إلا عندما يحصل تغير في عوامل هذه السياسة والمتمثلة في الاقتصاد والجغرافيا والرأي العام والعنصر القيادي وردة فعل الطرف المقابل.

لقد اعتمد النظام العراقي قبيل بدء حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ على تقسيم العراق إلى أربعة مناطق دفاعية، ووضعت تحت إمرة أشخاص غير مهنيين أو محترفين وليس عندهم خبرة عسكرية أو قتالية، ولم يكونوا سوى أشخاص في القيادة السياسية وتم حمل بعضهم رتب عسكرية لم تكن سوى رتب شرفية، وكان القصد من ذلك هو منع التمرد الداخلي والاستماتة في الدفاع عن بغداد، وعلى هذا الأساس وضعت معظم القوات العراقية في مراكز دفاعية عن بغداد وهؤلاء الأربعة الذين عهد لهم النظام قيادة المناطق العراقية الأربعة التي قسمها هم: علي حسن المجيد للمنطقة الجنوبية، وطه ياسين رمضان للمنطقة الشمالية، وقصي صدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين للمنطقة الوسطى، وعزة إبراهيم الدوري للمنطقة الغربية، وكانت قيادة هؤلاء مأساوية على الجيش العراقي؛ بسبب تخبطهم وعدم قدرتهم القتالية؛ مما كان له تأثير سلبي على الجنود العراقيين وضباطهم، وهذا مما أثَّر سلباً على الجيش العراقي في حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣(القصاب،٢٠٠٣).

قامت حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣، بين الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، ضد النظام العراقي لإسقاطه، وإقامة حكومات عراقية جديدة تحظى بتأييدها، لكن لم يكن قيام هذه الحرب، إلا من خلال استغلال الولايات المتحدة لتناقضات المجتمع العراقي التي ذكرناها في المبحثين السابقين من هذا الفصل، من ضعف في الوحدة الوطنية، مما أتاح المجال لاستقطاب المعارضة العراقية في الخارج، وتوجيهها بما يخدم تطلعات الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة، بإقامة شرق أوسط كبير، وإعادة تقسيم المنطقة بما يتلائم مع الاستراتيجية الجديدة لها، بإقامة كانتونات طائفية وعرقية، واستغلال مباشر لثروات المنطقة وخصوصاً السلعة الأكثر استراتيجية في العالم وهي النفط، بغية استمرار تحكمها في الدول الأخرى من خلال شركاتها النفطية حيث تمتلك معظم أسهم الشركات النفطية المسماة (الشقيقات السبع)، إلا أن ذلك ما كان يمكن أن تحدثه الولايات المتحدة من هزيمة مباشرة وسريعة للعراق، ومن دون خسائر بشرية أو مادية تذكر، لولا التعاون المباشر لقواتها مع المعارضة العراقية في الداخل والخارج، واستغلالها لتناقضات المجتمع العراقي؟ فما هي الأسباب التي أدت إلى سقوط النظام العراقي والحزب الحاكم في العراق، بهذه السهولة وهذه السرعة؟ وهل استطاعت حكومات ما بعد احتلال العراق، تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، والتعامل الرشيد مع الواقع العراقي الجديد وتناقضاته؟ وما هو مصير حزب البعث بعد أن فقد السلطة والحكم في العراق؟ هذا ما سيبينه لنا هذا المبحث، الذي سيبحث عن الوحدة الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العراق في ظل حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، والنظام السياسي الذي ساد بعد الاحتلال الأمريكي الغربي للعراق.

مع وقوع الحرب واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، تصاعد الدور الإيراني في الحياة السياسية والمجتمعية في العراق المحتل، وأصبحت إيران من خلال أيديولوجيتها الدينية المذهبية الشيعية من اللاعبين الأساسيين، بفضل صلاتها بالحزبين الرئيسيين الشيعيين في العراق وهما حزب الدعوة الإسلامية، وحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذين سيطرا على الأماكن المقدسة الشيعية في العراق، التي طالما خضعت قبل ذلك للسنة، وتقيدت سلوكيات محدودة بالنسبة للمضمون الخاص لمذهبهم وشعائرهم، لكن بعد أن تمت سيطرتهم على الأماكن المقدسة، فأقاموا جميع الشعائر الشيعية التي كانوا محرومين من أدائها، خاصة بعد أن أعلن الدستور العراقي المؤقت أن الإسلام ديناً رسمياً للدولة ومصدراً للتشريع، وأنه سيحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، وسيضمن حرية الأفراد في العقيدة والممارسة الدينية، وأن للدولة هوية ثنائية عربية وكردية، وأن مبدأ الفيدرالية مبدأ أساسي في الدستور واللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، والحق في دمج قوات البيش ماركة في الجيش، وحق النقض في الاستفتاء على الدستور الدائم وحق النقض في مجلس الرئاسة بعد أن ضغط الحزبيين الكرديين الرئيسيين في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي أقامه الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال (بول بريمر) (هانز ،٢٠٠٦).

لكن في مواجهة موضوع الفيدرالية الذي دعى إليه الأكراد، قام البعض بالدعوة لمشروع يرتكز على محورين هما (هانز،٢٠٠٦):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إنشاء جماعة علماء المسلمين في العراق، تتسم بأنها موحدة وتضم العلماء المسلمين من كل القوميات العراقية وطوائفها.

٢- قيام المجلس التأسيسي العراقي الذي يمثل كافة شرائح الشعب العراقي على أساس وطني جامع، وليس على أساس المحاصصة الطائفية أو العرقية أو العشائرية؛ بحيث يستطيع هذا المجلس أن يقوم بإدارة الصراع مع الاحتلال حتى يتحقق الاستقلال.

وبسبب ما وقع للأقلية التركمانية في العراق بعد دخول الأكراد مدينتي الموصل وكركوك منذ الأيام الأولى لسقوط بغداد، من قتل وتشريد واضطهاد تدخلت تركيا بشكل أكبر من ذي قبل، وأخذت تطالب بمنح تركمان العراق منطقة كركوك، وأن لهم حقوقاً ثقافية يجب احترامها، وأن يكون لهم منطقة حكم ذاتي خاصة بهم، وأن لا يكونوا تابعين لمنطقة الحكم الذاتي للأكراد، وكان المقصود من ذلك جعل تركمان العراق جيشاً تركياً داخل العراق، بعد أن رفض مجلس الحكم الانتقالي أن يكون أياً من التركمان عضواً في مجلس الحكم الانتقالي بينما حصل الأكراد على أربعة مقاعد (هانز،٢٠٠٣).

لم يدرك الأكراد أن رفض الشعب العراقي والأحزاب العراقية السنية والشيعية إعطاء الأكراد حق تقرير المصير الذي أخذ الأكراد يطالبون به، مدَّعين أن نسبتهم تصل إلى ربع سكان العراق، وكان السبب في هذا الرفض هو أن دولاً أخرى ستتدخل بناءاً على أنهم موجودين فيها، وهذا ما سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي العربي والعراقي، وأن المبدأ الأساسي الذي يجب أن يسود هو أن يكون أي مواطن عراقي مهما كانت قوميته ودينه ومذهبه متساوياً في الحقوق والوجبات، ولا مانع أن يكون رئيس الجمهورية كردياً، أو شيعياً عربياً أو سنياً عربياً، أو تركمانياً، إذا توافرت فيه المؤهلات اللازمة لقيادة الدولة إلا أن الأكراد من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزبيهم البارتي والاتحاد الوطني، عملا كل جهدهما على استغلال الوجود الأمريكي في العراق، وضغطا للتدخل في الدستور العراقي الجديد الذي ظهر في ظل الاحتلال، ليسقطا المادة التي تقول أن العراق هو جزء من الأمة العربية، وليضعا مادة أخرى في الدستور المؤقت، من أن العراق فيه قوميتين رئيسيتين عربية وكردية، وأن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية وليس الشعب العراقي كله.

دور السنة الذين كانوا في الحكم قبل الاحتلال، فقد قلَّ دورهم السياسي في العراق، فمنذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، بدأت التوترات بين السنة والشيعة، حيث رأت هيئة علماء المسلمين السنية، التي تشكلت بعد الاحتلال لتمثيل السنة العرب، أن هذا المجلس قد قام على أسس طائفية وعرقية، وأن السنة يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في العراق، رغم أن هذا المجلس قد أعطى الشيعة صفة الأغلبية، كما رفض السنة مسودة الدستور الدائم الذي أشار إليه قانون إدارة الدولة في مادته الواحد والستين، على أن تقوم بكتابته الجمعية الوطنية المنتخبة في موعد أقصاه ٢٠٠٥، وأن تعرض هذه المسودة على الشعب للاستفتاء عليها، حيث حدد القانون أن أي اعتراض من ثلاث محافظات على المسودة سيلغي الدستور، وقد كان رفض السنة لمسودة الدستور بسبب عدة أمور أهمها:

١- الفيدرالية تمهد لقيام إقليم في جنوب العراق ذو نزعة مذهبية وتحت النفوذ الإيراني.

٢- ضرورة عدم حظر النشاط السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٣- إنَّ توزيع الثروة النفطية وفق هذه الفيدرالية سيجعل الثروات النفطية تتركز في الشمال والجنوب حيث آبار النفط (عبد الهادي،٢٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على تلك المادة هدد السنة باستخدام المادة المذكورة للاعتراض على مسودة الدستور، مما حذا بسلطة الائتلاف، وبعض الأحزاب والحركات السياسية لإجراء مفاوضات من أجل موافقة السنة، فتم إدراج فقرة في مسودة الدستور تؤكد أن تقوم الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة من أعضاءها المنتخبين، بحيث يكونوا ممثلين لجميع أطياف الشعب العراقي، ويقدمون توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على الدستور وعرضها على الشعب العراقي في استفتاء عام خلال شهرين من تاريخ موافقة مجلس النواب العراقي على التعديلات، وعليه فقد جرى الاستفتاء في موعده الأساسي وبنسبة ٧٩%، ثم عقد مجلس النواب أولى جلساته بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات في السادس عشر من مارس ٢٠٠٦، وتشكلت حكومة دائمة بعد انتهاء حكومة إياد علاوي، وكما ذكر سابقاً سمي إبراهيم الجعفري رئيساً لتلك الحكومة، لكن وجود الجعفري قد آثار السنة العرب؛ إضافة للأكراد، الذين رؤوا أنه ينفرد بالقرارات، وأنه يحابي أعضاء حزبه (الدعوة) من خلال إعطائه إياهم للوزارات السيادية مثل النفط والداخلية والمالية، وأنهم ذوي ميول طائفية مذهبية (عبد الهادي،٢٠٠٦).

كما عملت جبهة التوافق السنية على الدعوة لتعديل الدستور الدائم، بعد استفتاء الشعب عليه، وموافقته له، وقد كانت أهم هذه التعديلات هي إلغاء موضوع الفيدرالية، وإلغاء قانون إجتثاث البعث، الذي وضعه الحاكم المدني الأمريكي للعراق قبل ذلك، وضرورة توزيع الثروات على كل مناطق العراق، في ظل دعوات الائتلاف الشيعي لإقامة نظام فيدرالي في الجنوب والسعي لاستمرار قانون إجتثاث البعث، والإصرار على الاختصاص بالوزارات الأمنية والمليشيات الشيعية المسلحة، كما أخذ التحالف الكردي يطالب بضرورة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية (جلال الطلباني) بغية أن يعمل على توطيد سلطته وأن يتولى الرئاسة مرة أخرى والاحتفاظ بحقائب معينة مثل وزارة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن رغم ذلك ظهرت الخلافات البينية بين هذه الفئات فكانت الخلافات الشيعية الشيعية، بسبب ارتباط الوزارات والإدارات الشيعية بمرجعيات دينية مختلفة التوجهات، من ناحية نظرتها إلى موضوعات مهمة في العراق، كعلاقة الدين في الدولة، والعلاقة مع إيران، وموضوع الفيدرالية، وموضوع كركوك، كما ظهرت الخلافات السنية السنية، بسبب خلافاتها حول الدستور، أيضاً ظهرت خلافات كردية كردية، حول توزيع الموارد الإقليمية بين الحزبين الرئيسيين، إضافة إلى ذلك حدثت خلافات حول المناصب بين الفئات المختلفة، فكانت الخلافات حول تسمية رئيس الحكومة، كما أعلن حزب الفضيلة انسحابه من حكومة المالكي ؛ بسبب فشله في الحصول على حقيبتي النفط والتجارة، كما ضغطت جبهة التوافق من أجل أن يكون وزير الخارجية عربياً وليس كردياً، على اعتبار أن الأكراد حصلوا على منصب الرئاسة، فتم تسوية المشكلة باستحداث وزارة الدولة للشؤون الخارجية من خلال شخصية عربية تابعة لجبهة التوافق، وأن يكون نائب رئيس الجمهورية سنياً وهو طارق الهاشمي، من جبهة التوافق أيضاً، مع أخر شيعي عربي أما رئيس الوزراء فتم تسمية نوري المالكي وهو شيعي، وله نائبان، عربي سني من جبهة التوافق، وأخر كردي سني، أما رئيس مجلس النواب فهو عربي سني وهو (محمود المشهداني) وهو أيضاً من جبهة التوافق، مع نائبين إحداهما عربي شيعي، والآخر سني كردي، وقد تم إقرار هذا الاتفاق في الثاني والعشرين من إبريل ٢٠٠٦، كما تولى وزارة الدفاع شخصية عربية من جبهة التوافق بينما الداخلية والأمن الوطني فشخصيتين شيعيتين (عبد الهادي،٢٠٠٦).

فمنذ سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قبل السفير الأمريكي بول بريمر ظهرت المحاصصة الطائفية بين الأعراق والطوائف، التي كانت ترى أنها مهمشة في ظل النظام السابق، وهذا ما انعكس بعد ذلك على الحكومات العراقية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت بعد ذلك، مما أضعف الوحدة الوطنية في العراق فقد كان تخصيص ثلاثة عشرة مقعداً للشيعة في مجلس الحكم الانتقالي في البداية، مقابل إثنى عشر مقعداً لبقية فئات الشعب العراقي، قد أثار السنة في العراق، الذين رؤوا أن تشكيل المجلس قد قسَّم الشعب العراقي طائفياً، وأعطى الشيعة صفة الأغلبية دون استفتاء دقيق، وأن السنة بفئاتهم المختلفة عرباً وأكراداً وتركماناً، يشكلون أكثر من خمسين بالمائة وفقاً لبعض الإحصاءات، وإن هذا سيولِّد الشعور بالظلم والتهميش والتنافس بين فئات الشعب العراقي وسيدفع قادة الفعاليات الطائفية والعرقية في البلاد إلى استعراض قوتها سواءاً بقوة السلاح أم من خلال كثافتها العددية، كما كان قانون اجتثاث البعث قد أثار السنة أيضًا ؛ لأنهم رؤوه موجهاً لاستبعادهم كون الكثير منهم من إداريي ومسؤولي الدولة الذين كانوا في حزب البعث، وهذا مما زاد من الاحتقان الطائفي بينهم وبين الشيعة، وأدى لحدوث تحالفات سنية وأخرى شيعية، وقد ظهرت هذه التحالفات في انتخابات الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٠٥، وأدت إلى تقسيم الشعب العراقي إلى كتل سنية وشيعية وكردية، فمثَّل السنة جبهة التوافق ومثَّل الشيعة كتلة الائتلاف العراقي، ومثَّل الأكراد التحالف الكردي، وتم تشكيل أول حكومة وهي حكومة (إياد علاوي) على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية، وامتدت هذه الظاهرة لتشمل جميع مكونات ومؤسسات الدولة العراقية، فظهرت ثقافة عرقية طائفية للكتل الشعبية المؤيدة لأي من هذه الكتل، من خلال تثقيف هذه الكتل لهذه الجماهير عبر القنوات الفضائية التابعة لها، فظهر خطاب للشيعة وآخر للسنة، أو الأكراد وغاب الخطاب العراقي الوطني، فأصبحت هذه الكتل تعمل على تعريف ذاتها بعيداً عن فكرة المواطنة وقبول الآخر، وكان من المؤثرات السياسية الدراماتيكية هو مشهد إعدام الرئيس العراقي في يوم عيد الأضحى عام ٢٠٠٦، حيث جرى تسويق هذا الحدث كما لو أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان انتصاراً سياسياً للشيعة والأكراد، في مقابل الطرف السني، دون أي اعتبار لمشاعرهم (أبو بكر،٢٠١١)

وحول الدعوات الفيدرالية التي طالبت فيها بعض الفئات العراقية، فقد دافع عنها البعض على أساس أنها الشكل الأكثر ملائمة لتعايش مكونات الشعب العراقي، وأداة فعالة لتضييق فجوة التنمية المعدومة في بعض المناطق، وإحداث وتائر متسارعة لها، قارنين بين التوجه العالمي نحو اللامركزية كوسيلة للتنمية البشرية وبين الموروث السياسي العراقي التي حوّل مركزية الدولة إلى أداة لسيطرة مناطق معينة، وهذا مما أشعر المحافظات بالحيف والظلم والقهر والتغييب، وجعلهم متطلعين لفرصة الإنفكاك عن سيطرة المركز الذي يحمّلونه سبب الإهمال الذي تعانيه مناطقتهم، وعلى هذا الأساس رأى الأكراد ضرورة الضغط من أجل إقامة الفيدرالية الخاصة بهم، وحذت حذوهم بعض الكتل السياسية الأخرى في العراق مستغلة إجازة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، من أن أي ثلاث محافظات تستطيع إقامة فيدرالية خاصة بها، في ظل وجود ظروف تدفع هذه الفئات لتبني الفيدرالية؛ بسبب أن مناطقها أكثر أمناً من مناطق أخرى من العراق، فخوفها أن ينتقل العنف إليها، جعلها تسعى نحو الفيدرالية في مناطقها، إضافة لرغبة هذه المناطق فيما حصلت عليه من مشاركة في حكم وإدارة البلاد، ورغبتها أن تحكم نفسها وتختار نموذجاً لها، وخوفها من هاجس الحكم المركزي الذي قد يفقدها مكتسباتها السياسية، إضافة إلى أن الكثير من أبناء هذه المناطق ترغب في مناصب قيادية، لا يمكن أن تحصل عليها في ظل دولة مركزية تقل فيها الفرص أكثر للحصول على مثل هذه المناصب (أبو بكر،٢٠١١)

لقد أثار موضوع الفيدرالية التي دعا إليه الأكراد بعد الاحتلال كل الفئات العراقية، والتيارات السياسية التي تمثل المجتمع العراقي، لأن تلك الفيدرالية تختلف عما كانوا قد اتفقوا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه في مؤتمر لندن ٢٠٠٢ قبل الاحتلال، فلم يكن ذلك الاتفاق له أي وجه من وجوه الانفصالية، وقد استمر نهج الأكراد الرافض لموضوع الدولة المركزية، من خلال رفضهم لفيدرالية المحافظات العراقية، على أساس استبعاده لكل من محافظتي بغداد وكركوك، رغم قبوله بأن كل ثلاثة محافظات تستطيع تشكيل فيدرالية، لذلك استاء الأكراد من عدم ضم كركوك إليهم، مما حذا بالأحزاب السنية والشيعية، إلى اتهامهم بالانفصالية على أساس أن آرائهم حول الفيدرالية، تهدد وحدة التراث العراقي، لأن قبولهم بالفيدرالية التي يدعو إليها الأكراد سيؤدي إلى صراع مسلح مع الأكراد، كما أن دعوة الأكراد لهذه الفيدرالية هو مقدمة لبعض الجماعات الاثنية والدينية الأخرى في العراق، مثل الكلدان والأشوريين والتركمان واليزيدية والعلى اللهية، وغيرهم للمطالبة بحكم ذاتي وإدارة محلية، كما أن هذه الدعوات جعلت بعض الانفصاليين ذوي النظرة اللاواقعية مثل حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي أخذ يطالب بفيدرالية إقليم الجنوب العراقي على غرار إقليم الشمال، وأن تؤسس له مؤسسات تشريعية وتنفيذية وحكومية مؤقتة، وكان ذلك في المؤتمر الذي عقد في لخامس عشر من إبريل ٢٠٠٧، إضافة إلى ذلك أن هذه الدعوات تؤدي إلى تطهير قومي طائفي يعيد ترتيب الخريطة السكانية، ويجعلها ذات تأثيرات انتقامية متبادلة ونزوحات متقابلة، ويؤدي أيضاً إلى تدخلات خارجية ؛ بسبب ضعف السلطة المركزية وتعدد الفيدراليات، كما أن الدستور العراقي الدائم قد حلَّ مشكلة الإدارة المركزية ؛ بحيث أعطى السلطات الإدارية بين المحافظات، وفرض رسوم على نقل البضائع بين المحافظات، ووصلت صلاحيتها إلى حد إبرام عقود مع بعض الدول المجاورة، وبناءاً عليه ظل موضوع الفيدرالية أساساً للتوتر وعدم الاستقرار نتيجة مساسه بجوهر الوحدة الوطنية، لذلك لم تصل الفئات العراقية إلى حل نهائي حولها.(أبو بكر،٢٠١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمر في نفس الوقت عدم تقبل الفئات العراقية لبعضها البعض من خلال قيادتها، وليس من خلال تياراتها الشعبية ؛ لأن أياً من هذه الفئات لم تكن لتمثل الشعب العراقي أو حتى جزءاً منه، وإنما أظهرت كل الوقائع العملية أنها أحزاب وتيارات شخصانية هدفها السلطة والموارد التي تحصل عليها، حتى لو أدعت أحياناً أنها تيارات أيديولوجية أو دينية، أو علمانية أو قومية عربية أو تركمانية أو كردية، والدليل على ذلك أنه ظهر الصراع بين التيارات الشيعية فيما بينها، وأيضاً السنية، والكردية، وأما ما ادَّعاه القادة الأكراد بدءاً من الرئيس العراقي جلال الطلباني حول الوحدة الوطنية ؛ فليس له أي ملمس على الواقع العملي، فجلال الطلباني نفسه عند وصوله للسلطة أخذ يفكر لصالح الأكراد أكثر مما يفكر لصالح الشعب العراقي ككل، حيث قام بأعمال تتنافي مع الوحدة الوطنية مثل العمل على السيطرة الكردية على مدينة كركوك، والمصادقة على فكرة الدولة الفيدرالية التي تعترف بالجيوب الكردية كمنطقة مستقلة ترتبط بالدولة برباط فيدرالي هش، وعدم إتاحة المجال لقوات البيش ماركة بغية دمجها بالجيش العراقي الوطني الذي تم تشكيله في ظل حكومة علاوي، وعدم انصياع قوات البيش ماركة لأي من ضباط الجيش العراقي، حتى أن أحدهم أكد أنهم لن ينقادوا لأي مسؤول عراقي غير كردي، لأن هؤلاء هم أذناب النظام السابق، كما عمل مسعود البرزاني، الذي تسلم رئاسة إقليم كردستان، على إنزال العلم العراقي ورفع علم كردستان في سبتمبر ٢٠٠٦، ولم تستطع حكومة المالكي الوقوف في وجه هذا التصرف ؛ بسبب ضعفها وقلة حيلتها، كما ساهم ضعفها في الدعوات الانفصالية لبعض الفئات العراقية، التي أخذت تنادي بالحكم الذاتي، مثل الآشوريين الذين طالبوا بإلحاق منطقة سهل نينوي (الموصل) بالإقليم الكردي، نظراً لانعدام الأمن في مناطقهم (هشام،٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ٢٠٠٣ قامت سلطات الاحتلال الأمريكي بحل وزارة الخارجية العراقية على أساس أنها أصبحت تمثل السلطة العراقية، وأنها قد حلَّت محلها رغم أن هذا يتناقض مع القانون الدولي من حيث أن الاحتلال غير مشروع، ولا يحق له حل المؤسسات الوطنية في الدول المحتلة، لكن رأت سلطات الاحتلال أنها تمثل السلطة العراقية وأنها قد حلَّت محلها، وما يؤكد ذلك أن الحاكم بول بريمر مثَّل العراق في منتدى دافوس في الأردن في يونيو ٢٠٠٣، وبرر عمله هذا أن الجهاز الدبلوماسي العراقي السابق كان أداةً لتنفيذ السياسة الخارجية للنظام العراقي والمتأثر بفكر حزب البعث، وبذلك فيجب التخلص منه لبناء عراق جديد ؛ وبذلك فقد العراق خبراته الدبلوماسية وكوادره العاملة في هذا المجال، بما يتيح المجال لإنشاء جهاز جديد ووزارة خارجية جديدة ذات توجهات تمثلها الإدارة الأمريكية تمهيداً لاقتلاع العراق من بيئته وجذوره العربية والإسلامية، خاصة أن أجيالاً عديدة قد تربَّت على فكر حزب البعث ومن الصعب تأقلمها مع فكر جديد آخر، وقررت سلطات الاحتلال حل حزب البعث على أساس أنه قد قاد المجتمع العراقي نحو الضياع وأن حلَّه ضروري من أجل الإصلاح السياسي، واستعادة الحريات وإنشاء نظام ديمقراطي ؛ لتعويض الشعب عما عاناه من تجاوزات هذا الحزب، وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً من بعض الأوساط الشعبية ؛ بسبب الرصيد السياسي السيئ للبعث في العراق على اعتبار أنه رمزاً لحكم الفرد وقمع حقوق الإنسان، لكن هذا الإجراء عملياً يهدف إلى تشويه التاريخ القومي ورصيد الفكر القومي؛ لاستهداف كل ما هو عربي على المستوى القومي، تحت ذريعة تحرير العراق والمنطقة العربية المحيطة به من أي ارتباطات أيديولوجية سياسية أو دينية تحث على مقاومة الخضوع للغرب وإعادة ترتيب المنطقة (توفيق،٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أنه قد روعي في مجلس الحكم الانتقالي تمثيل جميع الطوائف والإثنيات العراقية على أساس أن تنبثق عنها حكومة انتقالية؛ تلقي على نفسها العمل من أجل تشكيل مجلس دستوري، ودستور انتقالي حيث ضمَّ المجلس خمس وعشرين عضو منهم، ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من الأكراد وخمسة من العرب السنة وواحد مسيحي أشوري وواحد سني تركماني، لكن هذا المجلس لم يتمتع بشرعية مطلقة كونه تشكل في ظل الاحتلال، كما أن لكل وزير عراقي في ظله –أو ظل الحكومة الانتقالية (حكومة علاوي)– مستشار أمريكي له الكلمة النافذة على القرار، وبالتالي فالمجلس لم يكن يتمتع بسلطة تنفيذية أو بشخصية قانونية لها حق ممارسة السيادة، وقد تم الاتفاق أن تكون رئاسة المجلس دورية بين الأعضاء، حيث يكون لكل عضو رئاسة للمجلس مدة شهر واحد وقد عهد للمجلس وضع ترتيبات الحياة السياسية وتشكيل الحكومة المؤقتة، وحصة كل طائفة أو حزب وتسمية وزارة كل فئة وفقاً لحصتها في الحقائب الوزارية ؛ كما تم تشكيل لجنة تنظيمية من العراقيين لعقد مؤتمر انتخابي يضم بعض المرشحين من الأحزاب السياسية، ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والاتحادات المهنية والجماعات العشائرية والدينية ؛ لتمثيل كل محافظة في المجلس التشريعي المؤقت، لكن ما يؤخذ على هذه الانتخابات أن الكثير من الحركات السياسية والدينية رفضت المشاركة فيها كالتيار الصدري، وهذا مما وسم الفوز الشيعي الذي حصل على ٤٨.١ بأنه متناقض أيديولوجياً، وأنه لم يستطع الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان لتشكيل الحكومة الدائمة، كما اتهم البعض الائتلاف الشيعي بأنه شكلي وآني ومفتعل ومزوَّر، خاصة أن بعض الحجاج الإيرانيين في الجنوب قد شاركوا في هذه الانتخابات رغم كونهم غير عراقيين مما جعل توازن القوى داخل البرلمان العراقي هو توازن شكلي ومفتعل، وقد حاز في هذه الانتخابات الائتلاف الشيعي بـــ ٤٨.١ من الأصوات وحصل على مائة وأربعين مقعداً داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلمان، أما المستقلين فحصلوا على نفس النسبة تقريباً، كما شاركت بعض الأقليات الإثنية مثل التركمان والأشوريين أو الأقليات الدينية مثل الشبك والفيلية والصابئة واليزيدية (جندلي،٢٠٠٥)

لقد كان من أخطاء مجلس الحكم الانتقالي الموافقة على قرار بريمر باجتثاث البعث العراقي ؛ رغم أن هذا الحزب كان في الحياة السياسية منذ أربعينيات القرن الماضي ؛ لأن ذلك أثار الكثير ممن يعتنقون أيديولوجيته بشكل صادق، كما أن مبادئه لم تكن لتتعارض مع الوحدة الوطنية بالرغم من أن قيادته مارست خلال فترة حكمها الكثير من الأخطاء التي أثَّرت على الوحدة الوطنية، كما ترافق إجتثاث البعث بعدد آخر من القرارات التي رفضتها بعض الفئات العراقية مثل إعلان التاسع من إبريل –وهو يوم سقوط بغداد– عطلة رسمية، إضافة إلى إلغاء كل عطل البعث بما فيها عطلة السابع عشر من يوليو، كما لم تنجح كل الجهود التي بذلها مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد بعد سقوط النظام العراقي حول جهود إعادة الأعمار في مؤتمر الناصرية في الخامس عشر من إبريل ٢٠٠٣، حيث حدث عكس ما دعت إليه هذه المعارضة، فزادت الهوة بين الطوائف واشتد العنف (بريمر،٢٠٠٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي لدول الخليج العربي

من الممكن الجدل أن الديمقراطية أحد مسببات عدم الاستقرار السياسي، حتى في المجتمعات العريقة ديمقراطيا. أولا: نبدأ بتعريف الاستقرار السياسي. الاستقرار السياسي هو: قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور. أما الديمقراطية فهي التداول السلمي للسلطة بين نخب سياسية متصارعة، تحتكم للإرادة العامة في بقائها وخروجها من السلطة.

في دول الديمقراطيات العريقة التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب، حيث تشكل الحكومة غالبا من ائتلاف حزبي يشارك بصورة تضامنية في الحكم، نادرا ما يبقى في السلطة الفترة المحددة له في الدستور. هذا الشكل من أشكال عدم الاستقرار عرفت به الكثير من الدول الأوربية التي تأخذ بالنظام البرلماني، مثل إيطاليا واليونان وقبل تحول تركيا إلى نظام الحزب الواحد المنافس في عهد حزب العدالة والتنمية منذ بداية الألفية الحالية، وإسرائيل حتى سيطرة الأحزاب اليمينية منذ منتصف سبعينات القرن الماضي وغير هذه من الأنظمة البرلمانية في الديمقراطيات الغربية، التي تأخذ بالنظام البرلماني. ومن هذا جرى في أدبيات علم السياسة أن الأنظمة الرئاسية، بصورة عامة، أكثر استقرارا من الأنظمة البرلمانية. (هشام،٢٠٠٥)

ان الديمقراطية هي الترياق السياسي الذي تحتاجه دول العالم الثالث علاجا لتخلفها وعدم استقرارها واستبداد النخب الحاكمة بها. هذا لا يعني أن الديمقراطية ليست مناسبة لمجتمعات هذه الدول، بل إن التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات يحتاج إلى عزيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومضاء ووعي لتحمل تكلفة التحول الديمقراطي في تلك المجتمعات التي ليس من الضروري أن يتناسب وموارد الكثير منها.

أولا: المؤسساتية. كلما اقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسساتية، كان هذا مؤشرا للاستقرار السياسي، والعكس صحيح. المؤسساتية تعني: أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار كلما اقترب ذلك النظام السياسي من حالة الاستقرار، حتى ولو لم يكن ديمقراطيا. ثانيا: ليس فقط المؤسساتية هنا ما يجعل النظام السياسي مستقرا، بل أيضاً: مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية، عن طريق حسن استخدام موارده المتاحة لمواجهة الضغوط التي تأتيه من محيط تينك البيئتين. كلما كان النظام مرنا في استخدام موارده المتاحة سواء كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية.... إلخ) أو معيارية (حرية، عدالة، مساواة، مشاركة سياسية... إلخ) في التعامل من تلك الضغوط الداخلية والخارجية، كلما كان ذلك أدعى لاستقراره، حتى ولو لم يكن بالضرورة ديمقراطيا. (احمد،٢٠٠٣)

قد تكون الأنظمة الديمقراطية أقرب لأن تكون مؤسساتها السياسية أكثر كفاءة وفاعلية في القدرة على استخدام موارد النظام السياسي في ترسيخ حالة الاستقرار السياسي في مجتمع ما، لكن الديمقراطية وحدها ليست كفيلة بذلك، بدليل عدم استقرار الكثير من الأنظمة البرلمانية في دول الغرب، وسوء حالة عدم الاستقرار السياسي في كثير من مجتمعات العالم الثالث التي لجأت إلى العنف لتحقيق التحول الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طالما أن النظام السياسي قادر على التعامل بفاعلية وكفاءة، من خلال مؤسساته السياسية، مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، فإنه يكون أقرب لحالة الاستقرار، دون ما حاجة ليعد أيدلوجيا وحركيا، محسوبا على الأنظمة الديمقراطية، ولو بصورة مؤقتة. في المقابل: النظام السياسي الذي يعجز عن استغلال موارده المادية والكمية، في مواجهة ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، فإنه سيعاني من عدم الاستقرار، حتى ولو كان يعد شكليا ديمقراطيا.

لقد كان الخليج العربي على مدي التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة ثانية. وقد كان ظهور الحركات التحررية العربية ضد القوى الاستعمارية من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في القضايا العربية وسياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية.

واكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة. ففي حزيران ١٩٧٣ وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها، (مصالح سياسية ــ اقتصادية ــ استراتيجية هامة جداً جدا). ً وفي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأميركي، بتحديد مصالح أميركا وأهدافها في المنطقة على أنها:

((أ) احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية.

(ب) استمرارية الوصول إلى نفط الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) استمرار حرية السفن والطائرات الأميركية في التحرك من المنطقة واليها، أما على الصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع بالخليج بركن آخر من الاهتمامات السياسية الأميركية الرئيسية، أي الصراع العربي الإسرائيلي. (العابدي،٢٠٠٦)

ان مجلس التعاون حافظ على استمراريته بتحقيقه الاستقرار السياسي والاقتصادي على الرغم مما مرت به المنطقة من متغيرات وما حدث من ازمة مالية عالمية مضيفا ان هذا الاستقرار تحقق بفضل حكمة قادة دول المجلس ورؤيتهم الراسخة. وذكر ان الرؤية الراسخة لقادة دول المجلس عند تأسيسه في عام ١٩٨١ اكدت ان التعاون المشترك بين دول المنطقة هو في صالح دولها وشعوبها مؤكدا استمرارية رؤية القيادة السياسية في العمل على تحقيق التكامل بين دول المجلس.

وبعبارة أخرى – فان معركة الاستقرار التي تسعى لكسبها دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في مواجهة تلك التحديات وحالة عدم أللاستقرار والتي تمر بها لازالت بعيدة المنال، وخصوصا ان هناك سوء فهم او سوء تصرف او سوء تخطيط تجاه بعض تلك العوائق والتحديات وطرق احتواءها، او ربما نستطيع ان نقول، ان خوف الأنظمة السياسية نفسها من التغيير وتلك المتغيرات التي تعصف بدولها وبشعوبها اثر على سلامة تلك المعالجات، مما جعلها تغرد بعيدا جدا عن الأطروحات والمرئيات الصائبة التي كان يمكن ان تدفعها باتجاه تحقيق النصر في تلك الحرب الكونية التي تعاني منها معظم دول العالم.

وهو ما يدفعنا بدوره من ذلك المنطلق لتوجيه رسالة ما الى معظم الأنظمة السياسية الخليجية مفادها : ان بعض التنازلات التي تعد قاسية وقد فرضتها سياسة الأمر الواقع من قبل شعوب المنطقة على الأنظمة الحاكمة في ظل المتغيرات التي عصفت بمعظم دولنا العربية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الماضية ولا زالت مستمرة حتى اللحظة الراهنة، والخضوع لمتطلبات الشعوب رغم عدم منطقيتها في كثير من الأحيان من وجهة النظر الرسمية والاتجاه لتغيير العديد من الخطط والتوجهات لا يجب ان ينظر إليه على انه تحد او حرب بين تلك الشعوب وحكامها، غايته إسقاط الأنظمة او تحجيم دورها القيادي والسيادي .

بل يجب الانتباه الى نقطة ما في كل ذلك، ربما ان الكثير من المؤثرين وصناع القرار والمحيط المنفذ والقريب من تلك الأنظمة قد غفل او تغافل عنها، وبدوره وللأسف الشديد قد اثر على صناعة القرار في دولنا الخليجية – واقصد هنا – جمود وظائف الدولة ومراوحة الأنظمة السياسية مكانها في حالة من الشيخوخة المؤقتة وعدم قدرتها على التغيير والتكيف ومواكبة تسارع موجات الحداثة ومطالب الإصلاح ، والتي كان من المفترض ان تسعى دولنا الخليجية لمواكبتها والتكيف معها منذ سنوات طويلة، مع ضرورة المحافظة على طبيعتها الثقافية وموروثها الحضاري .

إذا كان من المهم ولا زال حتى لا نكرر أخطاء الماضي ضرورة (ان توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها في ضوء المستجدات العالمية الخارجية والمحلية، فمثلا من قيام الدولة بالدور الأساسي في عملية التنمية الى دور الشريك، الى دور المراقب لعملية التنمية والموجه لها، ومهما كان دور الدولة – وهو ما نود التنبيه إليه هنا تحديدا، وهو خلاصة الرسالة السابقة – فان المستهدف هو تحقيق التنمية) والتي هي محور الاستقرار وأول مفاتيح النصر في تلك المعارك سالفة الذكر(النصراوي،٢٠٠٧).

على العموم فانه من جهة لا يعني ذلك الاستسلام بطريقة ما لتلك المخاوف والتحديات والخضوع لسياسة الأمر الواقع التي نعيشها اليوم، والتي فرضتها انعكاسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العولمة العابرة للقارات ومرحلة تناقل الثورات وسنوات من تراكم أخطاء الماضي وجمود وظائف الدولة، وشيخوخة الأنظمة السياسية، ولا يمكن بحال من الأحوال من جهة أخرى كذلك تجاهل الكثير من المعالجات والأفكار والأطروحات الصائبة والطيبة التي وجهت لاحتواء وتقليل مخاطر تلك العوائق خلال الفترات الماضية في اغلب دولنا الخليجية، بالرغم من ان كل ذلك لم يكن كافيا حتى اللحظة الراهنة، وبطريقة نستطيع من خلالها القول ان تلك المعالجات حققت معركة الاستقرار المنشودة، ولكننا يمكن ان نؤكد ان بعضها دفع بشكل مؤقت نحو مزيد من الوقت لكسب تلك المعركة الحاسمة والمصيرية في تاريخ المنطقة(عبد العزيز،٢٠٠٤).

هناك سؤال يطرح هنا: ما هي المعالجات والحلول الممكنة او حتى المتوفرة والتي يمكن ان توجه لاحتواء او على اقل تقدير التقليل من الآثار السلبية والمخاطر المحتملة لمعارك لابد لنا من خوضها في المستقبل، وعلى رأسها بل وأهمها على الإطلاق هي معركة الاستقرار في عالم متغير وغير ثابت وسريع التقلبات، ولو نظرنا الى صيغة السؤال لوجدنا بكل تأكيد طيفا واسعا من الحلول والمعالجات والإجابات، منها ما هو تكتيكي وآخر استراتيجي، ولكننا قمنا باختصار كل ذلك في نقاط وجدنا من وجهة نظرنا أنها أكثر شمولية وأوسع رؤية في هذا السياق، – واقصد – التقليل من الآثار السلبية والانعكاسات الخطيرة لمعركة الاستقرار على رقعة الشطرنج الخليجية خلال السنوات المقبلة .

يجب ان تدرك الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ان صمام الأمان الأهم لاستقرار المنطقة من التهديدات الخارجية العابرة للقارات وحتى تلك الداخلية، وبالتالي استقرارها يكمن في استقرار شعوبها من مختلف النواحي المادية والمعنوية، وان أية أفكار أخرى تسير او توجه في عكس هذه الاتجاه لن تؤدي سوى الى استمرار الخلافات الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانقسامات الوطنية، وهو ما سيؤدي بدوره الى تفاقم حالة الفوضى الهدامة وعدم الاستقرار، والذي بدوره كذلك سيؤدي الى إفساح المجال للتدخلات الخارجية والاختراقات الاستعمارية.

وبمعنى آخر ضرورة ان تنتبه الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي الى أهمية تحسين مستوى المعيشة ورفع سقف تنمية ودخل الفرد وتعزيز استقراره النفسي والاقتصادي، وهو ما سيدفع الشعوب بشكل تلقائي الى الاستقرار الثقافي والفكري والثقة بأنظمتها السياسية، والاطمئنان على مستقبلها ومستقبل أولادها في ظل أنظمة سياسية حاكمة تتشارك معها الهموم ومشاق الحياة اليومية.

تنمية قوى المجتمع المدني ومؤسساته، والتي سيؤدي بدورها الى تدعيم فرص الأمن والاستقرار، (وضمن أولويات العمل في هذا الاتجاه ضرورة الشروع ببرنامج متكامل للتربية الوطنية (المواطنة) والمدنية، وللتنمية المعرفية، وإشاعتها في بيئة اجتماعية تفضي الى رفد مؤسسات المجتمع المدني وتدعيمها، وسن التشريعات القانونية الضرورية الكفيلة بتنظيم أعماله ونشاطاته وتوظيف مبادرات التي تحتاج على الدوام الى الدعم والمواكبة من قبل السلطة العامة في المجتمع).

التشاركية في اتخاذ القرارات المصيرية وخصوصا تلك التي تلامس الحياة اليومية للشعوب، وبالتالي تحميل المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني جزء من مسؤولية القرارات التي تتخذها الدولة، وبالتالي تحمل التبعات والانعكاسات السلبية التي يمكن ان تترتب على ذلك القرار وانعكاساته في المستقبل في حال كان في غير محله، مع التأكيد على ضرورة ان تقوم المجالس النيابية ومجالس الشورى المنتخبة من قبل المجتمع على سن القوانين التي تلامس حاجات وحياة المواطن بشكل مباشر، على ان يقتصر دور الدولة في هذا الشأن على دور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجه وليس الضاغط او المتحكم او المشرع، ان إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها وصناعة القرار والتأثير في اتخاذه.

ونتيجة لذلك اصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذو أهمية حيوية ومطلب لدول العالم أجمع، حيث أن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية، ولا سيما أن من يسيطر على الإقليم يستطيع فرض رؤيته الأمنية عالمياً وتحقيق السيادة الدولية عليه. وهو ما دفع ديفيد نسيوم –وكيل وزارة الخارجية الأمريكية – إلى القول: إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها: أن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه) وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج (العابدي،٢٠٠٦).

ولأن الخليج يقع فى منطقة التماس بين القوميتين العربية والفارسية، فمن الطبيعي أن تبرز النزاعات بينهما على مناطق الحدود، وبالذات أن هناك تداخل بشري وتاريخي بينهما، فمثلاً توجد أقلية عربية في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران، كما توجد اقليات إيرانية في كل من الدول العربية الخليجية، ومن هنا فأن نمو القدرة العسكرية والسياسية لإيران أو لأية دولة عربية خليجية يؤدي إلى طرح مسألة الحدود السياسية والسيادة على المناطق المتنازع عليها. ويؤدي كذلك إلى تعريض الاستقرار الإقليمي للخطر، ويبرر للدول الكبرى التدخل لحماية مصالحها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما اثار عدم الاستقرار السياسي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فمن اهمها تبديد الفائض الاقتصادي علي يد الحكومات التي تخصص جزءا ليس بالقليل من الموارد للإنفاق علي نظم وإجراءات الامن الداخلي بدلا من التركيز على مشروعات التنمية التي تقلل من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وهناك ايضا زيادة حدة المشكلات الاقتصادية ولاسيّما مشكلة التضخم وعدم الاستمرارية والمتابعة في تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم ومن اثار عدم الاستقرار السياسي لأثار السياسية ومن اهمها عرقلة السعي نحو التوجه الي الديمقراطية لأكثر من سبب وأهمها عجز النظام السياسي عن استيعاب القوي الجديدة في المجتمع بشكل سلمي ووجود حركات هدامة تؤثر على التطور السياسي. (توفيق،٢٠٠٥)

يبدو أن المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس لم تشهد استقرارا سياسيا، إذ ترافق تأسيس المجلس مع حرب الخليج الأولى التي استمرت حتى نهاية عقد الثمانينيات في القرن العشرين تلاها فترة هدوء لبضع سنوات، وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين بأزمة هزت منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام، وأدخلت المنطقة في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة منذ بداية التسعينيات، ولا يحتمل انتهائها في ظل التهديدات الأميركية لضرب العراق والحديث عن تقسيمه لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدته، مما سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس.

تحديات أمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك مآخذ كثيرة فيما يتعلق بالعمل السياسي الخليجي أهمها مشكلات الأمن القومي. فإنّ التحدي الأمني الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي مازال يتصدر الأجندة السياسية في الخليج العربي.

وفيما يتعلق بموقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا العربية والدولية فلم يؤثر وجود هذه الدول في هذا المجلس على سلوك بقية الدول العربية الأخرى وبخاصة إزاء القضية الفلسطينية. فأخذت دول المجلس موقفا سياسيا متوافقا مع توجهات الدول العربية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية، ولا نستطيع أن نستنتج أن إنجازات هذه الدول سياسيا تختلف بكثير عن بقية الدول العربية.

لقد حقق المجلس العديد من الإنجازات بين الدول الست على طريق الاتحاد الذي يطمح إليه قادة منطقة الخليج العربي وشعوبها؛ فقدم الكثير من الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والمالي، وتقوم وزارات التخطيط في هذه الدول بالتنسيق الكامل فيما يخص المشروعات المتواجدة في المنطقة، وبناء ما تحتاجه المنطقة من مشاريع، كما أن هناك إنجازات على الصعيد الاجتماعي والثقافي، وعلى صعيد التربية والبيئة والجمارك.

لكن أبرز إنجازات المجلس كانت على الصعيد العسكري، وعلى صعيد السياسة الخارجية؛ لأنها تبرز المكانة الفعلية لدول المجلس، ودورها في العالم(ليث،٢٠٠٣)

التعاون على الصعيد العسكري:

كان الإنجاز الأبرز على هذا الصعيد هو توقيع قادة الدول على اتفاقية الدفاع المشترك؛ وذلك في قمة المنامة في ديسمبر عام ٢٠٠٠، حيث وضعت الاتفاقية المرتكزات الأساسية في التعاون العسكري، كما أكدت على عزم هذه الدول الدفاع عن نفسها بصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جماعية، انطلاقا من أن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعًا، إضافة إلى رفع القدرات الذاتية والجماعية، وجعل تأسيس وتطوير قاعدة الصناعات العسكرية ضمن الأولويات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

كما وضع المجلس استراتيجية دفاعية لدول المجلس في ٣٠ ديسمبر عام ٢٠٠٩، حيث وضعت رؤية استراتيجية للعمل على تنسيق وتعزيز التكامل والترابط، وتطوير الإمكانات الدفاعية وصولًا للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي.

وتعتبر قوات درع الجزيرة المشتركة ضمن هذه الإنجازات البارزة، وقد تشكلت بقرار في ١٠ أكتوبر ١٩٨٢، وصدرت فيما بعد قرارات بتطوير هذه القوة وتحديثها؛ لتكون ذات كفاءة عالية عمليًا، وتقنية حديثة تؤهلها للقيام بدورها في حفظ الأمن والاستقرار، وحماية مكتسبات المجلس. وكانت الاتصالات المؤمنة بين القوات المسلحة بدول المجلس قد حظيت باهتمام خاص؛ فتم التوجيه بضرورة ربط مراكز عمليات القوات البرية والدفاع الجوي لدول المجلس بشبكة رادار وإنذار مبكر، بما يسمى مشروع حزام التعاون، وبالفعل تم إنجاز المرحلة الأولى ٢٠٠١ــ يضاف إلى ذلك التمارين والمناورات المشتركة البرية والبحرية والجوية؛ بهدف الوصول إلى تعاون عسكري فعال.

التأثر الدولي للمجلس

وعلى صعيد السياسة الدولية فإن تأثير دول مجلس التعاون الخليجي يبقى محدودا ومتشابها مع الحالة العربية التي تعاني من الضعف الشديد على المستوى الدولي، فلا يوجد للدول الخليجية أي ثقل على المستوى السياسي الدولي، وحتى برأي الذين يعتبرون النفط وسيلة وأداة سياسية بيدها، فإن الدول المصدرة لهذا النفط تدرك تماما أنها لا تستطيع أن تعيش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا دون عوائده. ومن هذا المنطلق فإن دور النفط في سياسة مجلس التعاون ليس له أثر كعامل اقتصادي، بل على العكس من ذلك فإن جميع الإخفاقات جاءت نتيجة للتدخلات الخارجية لوجود النفط في هذه المنطقة، والذي كان عاملا مساعدا في الإخفاق السياسي لهذه الدول.

نموذج مبادرة الأمير عبد الله

في وقت سابق حاولت المملكة العربية السعودية التي تعتبر القائد والمهيمن على مجلس التعاون الخليجي إطلاق مبادرة سلام مع إسرائيل من أجل تخفيف الضغط الأميركي عليها، نتيجة لما أطلق عليه الإرهاب الذي ألصق بالمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية. وكان الرد الإسرائيلي على هذه المبادرة احتلال الأراضي الفلسطينية في اليوم التالي لإطلاقها مباشرة.

وبناء عليه نستطيع أن نتساءل: لماذا تم ما تم من رد فعل لهذا السلوك السعودي والذي يعبر بشكل أو بآخر عن وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي؟ يبدو أن الإجابة واضحة بأن هذه الدول لا تملك ثقلا اقتصاديا ولا سياسيا على دولة مثل الولايات المتحدة الأميركية –التي تعتمد على نفط الخليج–بحيث تحترم دولة تعتبرها صديقة.

الخلاف البحريني القطري

الإنجازات السياسية لمجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي محدودة، حيث لم يستطع المجلس أن يتميز عن غيره من الدول إلا في مجال واحد وهو مسألة التبرعات المالية والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها هذه الدول كنوع من أشكال التأثير السياسي، والتي تراجعت تراجعا كبيرا بعد حرب الخليج الثانية حيث امتعضت الدول الخليجية من الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الفقيرة التي أخذت موقفا محايدا أو متعاطفا مع العراق نتيجة لظروف داخلية وإقليمية أقوى منها.

وكان التجاء البحرين وقطر إلى محكمة العدل الدولية لحل الخلاف الحدودي بينهما –والذي انتهي مؤخرا–مؤشرا على ضعف البيت الخليجي في حل قضايا أبنائه الكبيرة.

العراق

أما الفاعل الآخر على مستوى العمل الإقليمي الخليجي فهو العراق، ولا يحتمل أن يؤدي دورا في التأثير عليه، فهو لم يسمح له في الأصل بالدخول في بدايات التأسيس ولا يستطيع أن يؤثر عليه في ظل الموقف الأميركي وفي ظل المواقف الخليجية الداعمة للأخير، حتى وإن غابت هذه العوامل فإن دولة قوية أو دولا مرشحة كدول مهيمنة لن يسمح لها بالدخول في ظل فكرة مجلس التعاون الخليجي.

تقييم الموقف من اليمن والعراق

الفروقات العربية الخليجية الاقتصادية كانت من الأسس التي قام عليها مجلس التعاون الخليجي، والذي استثنى دولا قريبة جغرافيا منها مثل اليمن والعراق، مع تبرير أن اليمن بلد ضعيف كان منقسما إلى يمن شمالي ويمن جنوبي وكلاهما ضعيف اقتصاديا ولا يملك مقومات النفط التي هي القاسم المشترك بين هذه الدول، وهذا مغزى كبير لا بد من قراءته وتفحصه بشكل علمي حتى لا نعيش في خيالات وتأملات المستقبل بوحدة عربية عربية أو وحدة عربية خليجية، فهذا أمر قدمت فيه الطروحات الفكرية والأيديولوجية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهات سياسية عدة لم توصلنا في العالم العربي إلا إلى مزيد من التفكك والحسد العربي الخليجي على المستويين الشعبي والرسمي.

أما ما يتعلق بالحالة العراقية فإن ذلك يفسر رغبة بعض دول مجلس التعاون الخليجي بأن تكون الدولة المهيمنة في المنطقة، خاصة في ظل تنامي قوة العراق العسكرية مع بداية الثمانينيات، لذا فإن التنافس العربي العربي (الخليجي) على الهيمنة والتباين الاقتصادي العربي الخليجي عوامل أساسية في أي تكامل عربي، أي عوامل إعاقة في ظل الفكر السياسي السائد حاليا. لذا فإنني لا أرى فقط التباين الاقتصادي العامل الأساسي فقط في تجربة التكامل العربية، بل تأثير مثل هذه العوامل على الثقافة السائدة على المستوى الشعبي في الأقطار العربية التي كرستها الأنظمة السياسية لمصالح ذاتية.

المجلس والوجود الأميركي

أدى الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي دورا هاما في إقصاء دول مجلس التعاون الخليجي عن أي دور على الساحة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، حيث وضعت هذه الدول في زاوية ومركز مضاد للدول المعادية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج العربي، وخاصة العراق وإيران وبالتالي فقد انصب جل اهتماماتها الخارجية (دول مجلس التعاون الخليجي) على التخفيف من الخطر الإيراني والعراقي حسب تعبير الولايات المتحدة الأميركية والذي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا إلى حد كبير عزز من استمرارية المجلس لأنه يتفق مع سياسات وتوجيهات الولايات المتحدة الأميركية.

إن مجلس التعاون الخليجي لم يكن في يوم من الأيام يعبر عن حالة من أنماط التعاون الدولية للانخراط فيها ومحاولة التأثير، بل على العكس فإنه يمثل نمط تعاون انعزاليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا نتج من عامل التنافس الخارجي في منطقة الخليج العربي، والذي أضعف بدوره قيام أي تعاون إقليمي فعال في منطقة الخليج العربي. ويتم تضخيم الأخطار بشكل كبير وفعال من قبل القوى الخارجية لإبقاء دول مجلس التعاون الخليجي في حالة من القلق المستمر على أوضاعها ومستقبلها السياسي، وعدم التفكير بأي خطوة تعاونية ذات مغزى وهدف بمثل ما يحصل في بعض التكتلات العالمية الأخرى.

بعد أحداث سبتمبر

كان للأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأميركية في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ آثار على العالم بشكل كبير، وتشكل تحديات ليس فقط لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب بل لكل دول العالم بشكل عام. فقد قسم الرئيس الأميركي العالم حيال هذه القضية إلى قسمين مع أو ضد الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد الإرهاب.

وفي ضوء الأوضاع السياسية السائدة في دول الخليج العربي خاصة غياب الديمقراطية واعتماد النمط التقليدي في المشاركة السياسية، فإن كثيرا من الجماعات المعارضة قد ذهبت لعملية التنظيم السري في ظل غياب المؤسسات الحكومية التي يمكن لها أن تستوعب احتياجات هذا الشارع.

ومن هنا فإن هذه الجماعات ستشكل خطرا وتحديا على مستقبل الأنظمة السياسية في الخليج العربي، خاصة في ظل الشعور السائد في هذه الدول المعادي للغرب وللولايات المتحدة الأميركية –على وجه الخصوص– التي تطالب هذه الدول بتعديل برامج وأنظمة التدريس وإلغاء أنظمة التعليم الديني أو التخفيف منه، والانفتاح الثقافي الذي لم تستعد له هذه الدول، مما يؤشر على أنها تسير باتجاه التصادم، ولعل المظاهرات التي ظهرت في كثير من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول مجلس التعاون الخليجي تعاطفا مع القضية الفلسطينية وكذلك التفجيرات التي حصلت في العقد الأخير في المملكة العربية السعودية دليل واضح على تنامي الوعي لدى شعوب هذه الدول، وعدم الرغبة في الوجود الأميركي.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاتهام الواضح لكثير من الدول العربية الخليجية بدعم الإرهاب، والتعليم الإسلامي في باكستان وأفغانستان وغيرهما يثير الشبهات الأميركية حول هذه الأنظمة ومدى ولائها للولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر عامل ضغط خارجي دولي على الاستقرار في هذه الدول المتنافسة فيما بينها حول الرضا الأميركي.

وبناء على ما تقدم من عوامل متشابكة ومرتبطة بشكل دقيق بعضها مع بعض فإن أحداث سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة الأميركية ستستخدم عاملا معززا للدور الأميركي في منطقة الخليج العربي، لإبقاء الدور الأمني للولايات المتحدة الأميركية وإضعاف أي مبادرة خليجية عربية يمكن أن تقف في وجه هذا الدور خاصة في هذه المنطقة النفطية الغنية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغير القيادي العراقي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

ولو تتبعنا الواقع في المثال العراقي لتبيّن لنا أن الأمن الداخلي العراقي لم يعرف الهدوء والثبات والتعايش السلمي منذ دخول القوات الأميركية إلى العراق في ١٠ نيسان ٢٠٠٣. إلى يومنا هذا، وقد عزى قسم كبير من الباحثين العرب والأجانب أسباب اضطراب الأمن الداخلي وحالة عدم الاستقرار إلى عدة عوامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل خارجية

١-الاحتلال الأميركي للعراق: كان ذلك الاحتلال البغيض في يوم ١٠ أبريل عام ٢٠٠٣. عندما سقطت بغداد العاصمة وأنهار الحكم البعثي الذي كان قائماً في ذاك الحين، ولقد لجأت سلطات الاحتلال الأمريكي إلى عدم إنجازات من أبرزها:

أ -احتلال القطر العراقي بالكامل وإسقاط استقلاله وتعليق سيادته.

ب -حل الجيش العراقي، الذي هو من أهم المؤسسات في الدولة، دون اعتبار لكل ما يتعلق بضرورة بقائه، ودون احترام أي من المواثيق والاعتبارات الدولية، ودون أي تقدير لظروف البلد وطبيعة علاقاته التي تستوجب المحافظة عليه.

ج -إصدار قرار من أغرب القرارات والذي يتعارض مع ابسط المبادئ الديمقراطية وهو اجتثاث البعث وهو حزب حكم البلد لأكثر من ثلاثة عقود ونصف، بما فرض من نظام امتدت آثاره أفقياً وعمودياً إلى أبعاد بعيدة، وعميقة في الدولة، ومؤسساتها وفي المجتمع بشكل يجعل أي تلاعب بها يُسبب انهياراً كاملاً للدولة والمجتمع، وهذا ما حصل فعلاً وهذا ما كان على مدى أكثر من سبع سنوات من عمر الاحتلال، في هذا الوضع من التخبط والفوضى والإنفلات.

د -العمل على محو الذاكرة التاريخية والحضارية للعراق، نهب متاحفه وآثاره، وتدمير مكتباته، واستهداف علماءه ومفكريه.

ه -ارتكاب آلاف الأخطاء من كل نوع، وهذا ما جاء على لسان رايس وزيرة الخارجية السابقة في تصريح لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و –ناهيك عن الممارسات غير الإنسانية والأخلاقية التي مارستها سلطات الاحتلال كسجن أبو غريب وتعذيب الموقوفين والسجناء والأسرى، بما يخالف القانون الدولي الإنساني والقواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (هشام،٢٠٠٥).

٢ –التغلغل الإسرائيلي الصهيوني: بعد الاحتلال الأميركي للعراق، زاد الحجم الكبير للوجود الإسرائيلي في عموم العراق من شماله إلى جنوبه مع خصوصية المنطقة الشمالية، حيث يتواجد الحجم الأكبر منها وكذلك العاصمة بغداد وهذا التواجد الصهيوني سيتنامى على وفق إستراتيجية الأطماع اليهودية بأن أراضيهم من الفرات إلى النيل وأنهم شعب الله المختار، ألا يُمكن أن تكون فلسطين ثانية في العراق تكون توجهاتها نحو إيران وتركيا ودول الخليج وتعزل دول المواجهة عن أشقائهم العرب، وتفصل الأمة العربية نصفين؟

الاستقرار السياسي حسب معايير مقياس (GPI)

وايضاً بعد ما ذكرنا بعض العوامل التي اثرت في الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاوني، لا بد لنا من ان نذكر اهم مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق التي اثرت ولا زالت تؤثر على الاستقرار السياسي قي مجلس التعاون الخليجي، هنا نستعين بالموشرات التي وضعتها مقاييس السلام العالميه وهي عده مؤشرات نذكرها حسب الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجريمه
الشرطه
الانتحار
عدد المساجين
الوصول الى السلاح
الاختلاف العرقي
المظاهرات العنيفة
الجريمه العنيفه
الاستقرار السياسي
الارهاب السياسي
استيراد الاسلحه
النشاط الارهابي
الموت الناتج عن الصرعات
السلاح والجيش

(جدول رقم ١)

وقد قامت على اساسها بقياس الاستقرار حسب مقياس سمي بي(GPI) وكان من (٥) حسب ما سنذكره فيما بعد، وقد تم قياسها حسب السنوات من سنه ٢٠٠٨ ولغايه سنه ٢٠١٤، وقد وجد اختلافات في المقاييس حسب كل معيار وحسب السنة.

2014	2013	2011	2010	2009	2008	
5	5	5	5	5	5	الجريمه
5	5	3	3	3	3	الشرطه
5	5	5	5	5	5	الانتحار
1.5	1.5	1	1	1	1	عدد المساجين
5	5	5	5	5	5	الوصول الى السلاح
5	5	5	5	5	5	الاختلاف العرقي
3.5	4.5	5	5	5	5	المظاهرات العنيفة
5	5	5	5	5	5	الجريمه العنيفه
3.5	3.5	3.5	4.5	4.5	4.5	الاستقرار السياسي
4.5	4.5	5	5	5	5	الارهاب السياسي
1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	استيراد الاسلحه
5	5	5	5	5	5	النشاط الارهابي
5	4.5	4.5	5	5	5	الموت الناتج عن الصرعات
3.2	1.9	2.4	1.8	1	1	السلاح والجيش

(جدول رقم٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

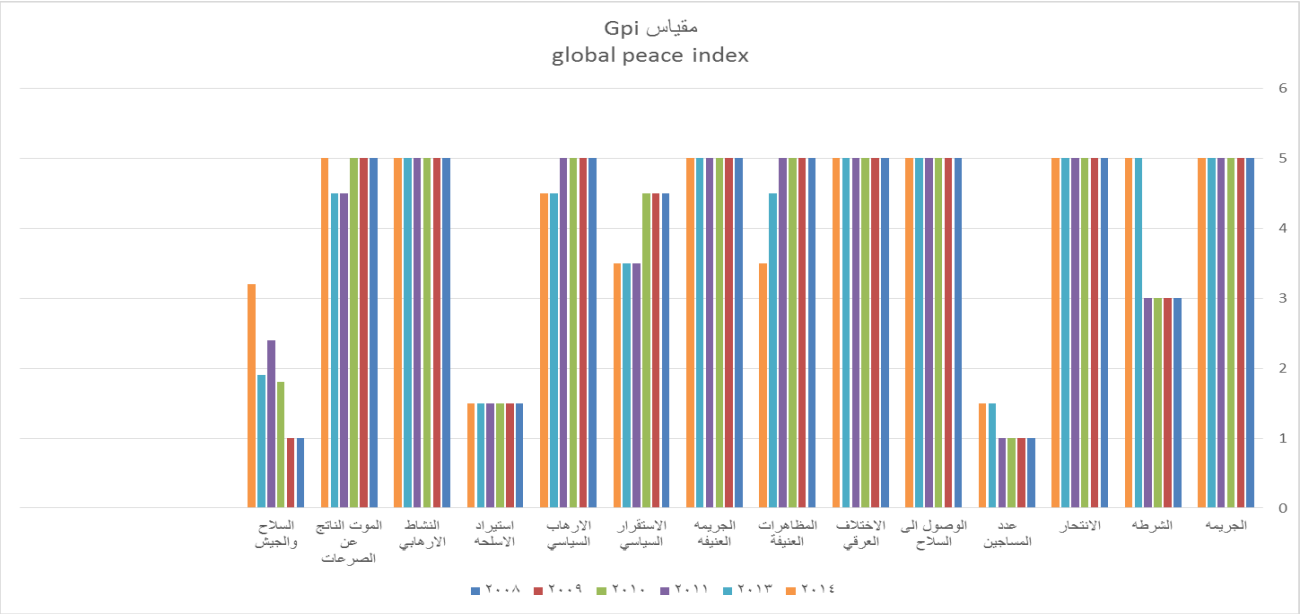

(جدول رقم٣)

تحليل الجدول حسب الحكومات:

انتشار العنف في أعقاب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، عانت الدولة بقدر ما عانى السكان. في بيئة تصاعدت فيها حالات الاختطاف، والتفجيرات والاغتيالات، تدهورت الخدمات العامة بشكل كامل. وفي أعقاب تفجيرات سامراء الدراماتيكية في شباط/فبراير ٢٠٠٦، فرغت وزارات بأكملها من موظفيها، حيث لم يجرؤ المسؤولون والموظفون على الذهاب إلى العمل. وبين ليلة وضحاها تم التخلي عن مشاريع استمر العمل عليها لسنوات. ووجد القضاة والبرلمانيون أنهم باتوا مستهدفين. وأُجبِرت الهيئات الرقابية على الحد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملياتها، مع أنها يفترض أن تكون أقل عرضة للمخاطر نظراً لغياب الاحتكاك المباشر بينها وبين عامة الشعب، مما ترك مؤسسات الدولة دون ضوابط وضمانات ضد الفساد والاستغلال. نتيجة لذلك، تراجع ناتج لدولة بشكل جذري على مدى عدد من السنوات، حتى مع رفع الميزانية بشكل مستمر نظراً لارتفاع أسعار النفط. أسهم شلل الدولة في تكاثر وانتشار العناصر الإجرامية والمصالح الشخصية في سائر مفاصل البيروقراطية.

بحلول عام ٢٠٠٩، أعادت الدولة فرض نفسها جراء مزيج من العوامل. شكل الحشد العسكري الأمريكي (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) عاملاً أولياً هاماً لجهة تحسين الأمن، أما فيما يتعلق بالمؤسسات، فتمكنت قوات الأمن التي أعيد بناؤها من تعزيز عوامل السلامة والأمان بما يكفي لتمكين المسؤولين والموظفين من العودة إلى العمل دون حماية أو مساعدة من القوات الأمريكية. اليوم، يحظى القضاة بحماية قوات وزارة الداخلية. ويعتمد مجلس النواب بشكل حصري على أفراد الشرطة المحلية والمتعاقدين الخاصين للحفاظ على أمنهم. لقد استعادت الدولة معظم وظائفها.

رغم تحسن الأوضاع، فلا زالت تعتري الخدمات العامة نواقص حادة، خصوصاً في ما يتعلق بالفساد المستشري، الذي انتشر كالفيروسات في كل مؤسسات الدولة خلال السنوات التي غاب فيها القانون والتي استمرت حتى عام ٢٠٠٨. يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع البائس في فشل أطر عمل الرقابة في الدولة، التي سمحت للحكومات المتعاقبة بالعمل دون ضوابط. يُلزِم دستور عام ٢٠٠٥ والإطار القانوني عدد من المؤسسات – ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والمفتشون العموميون، والبرلمان والمحاكم – بمراقبة عمليات الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية وأدائها في التنفيذ. إلّا أن أياً من هذه المؤسسات لم يكن قادراً على الوقوف في وجه تدخل الحكومة، وتعنتها وتلاعبها، ووجود إطارٍ قانوني ناقص وتهديدات مستمرة باستعمال العنف.

لقد دفعت هذه العوامل مسؤولين رفيعين إلى الاستقالة، بمن فيهم وأبرزهم رئيس هيئة النزاهة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. حتى منظمات المجتمع المدني – التي تعرضت لترهيب الحكومة على شكل تهديدات مجهولة المصدر، واعتقال النشطاء السياسيين واستعمال العنف، بما في ذلك ممارسات وحشية للشرطة – أثبتت عدم قدرتها على وضع ضوابط لممارسات الحكومة. في التاسع من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ قُتِل صحفي بارز كان قد نظّم احتجاجات أسبوعية ضد الفساد الحكومي. ورغم أنه لم يتم العثور على الفاعلين، إلا أن مقتله أسهم في تزايد المخاوف من النزعة السلطوية لحكومة المالكي.

لقد أُسِّس إطار عمل الرقابة القائم حاليا من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في عام ٢٠٠٤. فقد أجرت سلطة الائتلاف المؤقتة عدداً من الإصلاحات غير المدروسة منذ البداية. جرّدت ديوان الرقابة المالية الذي كان المؤسسة الوحيدة من هذا النوع في العراق، من سلطات واسعة بما في ذلك السلطة الحصرية للرقابة على المشتريات العامة وإحالة قضايا الاشتباه بالفساد إلى المحاكم. نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة هذه السلطات إلى هيئة النزاهة، وهي مؤسسة تم إنشاؤها عام ٢٠٠٤ لتكون الجهة المخولة بجميع أنشطة مكافحة الفساد. رغم تغلبها على مخاطر هددت وجودها في سنواتها الأولى، فإن الهيئة لا تستطيع حتى اليوم القيام بتحقيقاتها بشكل مستقل نتيجة لمشاكل في الموارد البشرية ولصعوبة الوصول إلى بعض الإدارات الحكومية. ولذلك فقد اعتمدت على المفتشين العموميين، وهي مؤسسة أخرى أنشأها الائتلاف وضعت مدققين ومحققين لها في جميع الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى. لكن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً للضعف الخطير الذي يعتري الإطار القانوني والإداري، لم تتمكن هذه المؤسسة من تنظيم عملها فتبقى واحدة من أضعف مؤسسات الدولة أداءًا.

قد يكون مجلس النواب، وهو المؤسسة الأهم في إطار عمل الرقابة الجديد نظرًا لاضطلاعه بإصلاح جميع مجالات الحكم، أقل هذه المؤسسات فعالية على الإطلاق. تتميز أساليب عمله الداخلية بطائفية مفرطة، أما نظامه الداخلي فهو معقد وناقص بحيث لم يتمكن المجلس من سن تشريعات كان يُفترض أن تصدر منذ أمد طويل لإصلاح الأضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة منذ عام ٢٠٠٣. زد على ذلك، ونتيجة للتوازنات السياسية الدقيقة التي أُبرِمت بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠١٠، والتي شهدت نشوء حكومات ائتلاف موسعة تفتقر إلى معارضة برلمانية حقيقية، فإن المجلس لم يكن قادراً على ممارسة رقابة فعالة على الحكومة، خشية الإخلال بالتحالفات السياسية التي تقوم عليها.

في هذه الأثناء، أظهر النظام القضائي (خصوصاً المحكمة الاتحادية العليا، التي يُفترَض أن تكون الحَكَم في جميع النزاعات الدستورية) ضعفه الحاد أمام الضغوط السياسية. فحكمت المحكمة الاتحادية العليا في عدد من النزاعات الكبيرة بطريقة أطلقت يد حكومة المالكي لتحكم كما شاءت، دون إعاقة من الرقابة المؤسساتية.

كل ذلك أحدث أثراً ملموساً: فقد اختُلِست مليارات الدولارات من خزائن الدولة، في معظم الأحيان بسبب وجود فجوات قانونية في الأنظمة التي تحكم المشتريات العامة؛ أما الأحزاب ف تتعامل مع الوزارات على أنها حسابات مصرفية خاصة؛ والواسطة والرشوة والاختلاس على تزايد. وكنتيجة جزئية لذلك، فقد تراجعت المستويات المعيشية، حتى بالمقارنة مع الماضي القريب للبلاد. وينطبق ذلك عملياً على جميع أوجه الحياة، بما في ذلك قطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحة، والتعليم والكهرباء، التي تتميز جميعها بسوء الأداء رغم الزيادة الملحوظة في ميزانياتها. كما أن هناك مخاوف كبيرة إزاء التدهور في الأحوال البيئية، خصوصاً فيما يتعلق ب الزيادة الخطرة في العواصف الترابية والتصحر. لقد أعاق الفساد المستشري قدرة الدولة على التعامل مع هذه المشاكل.

إذا كان الفساد قد تجذر، فالسبب لا يعود إلى غياب فرص الإصلاح. لقد قدم الخبراء الفنيون مقترحات عملية متميزة، إلا أنه لم يتم تبني أيٍ منها تقريبا. وبسبب إطار عمل البرلمان الضعيف، وكذلك بسبب العرقلة الحكومية، لم يتمكن البرلمان من إقرار أي من الإصلاحات التشريعية المتداولة منذ عام ٢٠٠٧ على الأقل. وتتضمن هذه التشريعات، على سبيل الذكر لا الحصر، قانوناً يجبر الأحزاب السياسية على الإفصاح عن مصالحها المالية؛ وقواعد عمل لديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة والمفتشين العموميين؛ وقانون يحمي استقلال المحكمة الاتحادية العليا. وإلى أن يتم اتخاذ هذه الخطوات وخطوات أخرى مماثلة لها، فستستمر الحكومة في العمل دون رقابة، مع ما يحدثه ذلك من مشاكل مزمنة في سوء استخدام السلطة، والفساد المستشري وتنامي النزعة السلطوية التي تشكّل نتيجة حتمية لفشل آليات الرقابة.

تشهد بعض المدن العراقية ارتفاعا فى منحنى العنف، ومن ذلك مدينة بغداد التى نفذت فيها عدة تفجيرات متزامنة فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٩، ونفذت فى نطاق وزارتى العمل والشئون الاجتماعية والمالية، وقرب مكتب تابع لوزارة الداخلية، كما نفذت فيها ثلاثة تفجيرات أخرى قرب وزارتى الخارجية والهجرة، وقرب مبنى السفارة الإيرانية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت هذه التفجيرات سببا فى تجدد السجال الداخلى حول مدى كفاءة خطة فرض القانون التى تنفذها الحكومة العراقية، حيث قام البرلمان العراقى باستجواب لرئيس الوزراء نوري المالكى، ووزراء الدفاع والداخلية والاستخبارات.

ومن ناحية أخرى، يشهد العراق، بالتزامن مع ارتفاع منحنى العنف، تنفيذا مرحليا لعملية انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وجدلا داخليا حول طرح الاتفاقية المنظمة لذلك، والتى تم التوصل إليها بين حكومة المالكى والقوات الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨ للاستفتاء الشعبى، وهو أمر لم يحسم بعد، مما يثير تساؤلا حول مدى استعداد القوات العراقية للتخلى عن دعم القوات الأمريكية فى هذه المرحلة الحرجة.

كما يستعد العراق فى هذه المرحلة أيضا لخوض انتخابات برلمانية أرجئ موعدها إلى ٧ مارس ٢٠١٠، بعد خلاف طويل حول قانون الانتخابات، وما إذا كان سيعتمد القائمة المغلقة أم المفتوحة، وحول ما يمنحه من مقاعد للعراقيين فى الخارج وللأقليات العراقية. وقد يترتب على هذه الانتخابات إعادة تشكيل الخريطة السياسية فى العراق، والتى سيكون لها دور فى تغيير شبكة تفاعلات العراق الإقليمية، مما سيؤثر بدوره على درجة استقرر المنطقة.

الوضع الأمنى الهش:

تشير تطورات الوضع الأمنى فى العراق إلى هشاشة الوضع الأمنى فى المدن العراقية، بما يؤكد أن ما حققته حكومة نوري المالكى من إنجاز أمنى، طوال فترة توليها الحكم، كان إنجازا شكليا. فلا تزال الأسباب الحقيقية للعنف قائمة، وهو ما يفسر ارتفاع منحنى العنف مجددا مطلع عام ٢٠٠٩، حيث لا يكاد يمر يوم على المدن العراقية دون أن يقع تفجير ما يودي بحياة العديد من المدنيين العراقيين. والمتابعة الدقيقة للوضع الأمنى فى العراق، منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبريل ٢٠٠٣، تفيد بأن موجة العنف تبلغ أقصى مدى لها فى مناسبتين، الأولى تتمثل فى قرب انعقاد الانتخابات وخلال فترة نقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة الجديدة، حيث تنشط الجماعات المسلحة فى استهداف الشخصيات السياسية والأهداف الحكومية. وهذا يفسر ما شهدته مرحلة نقل السلطات إلى الحكومات المحلية الجديدة المشكلة بموجب انتخابات المجالس المحلية (أجريت فى يناير ٢٠٠٩) من ارتفاع عدد ضحايا العنف من المدنيين مقارنة بعددهم فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالى عدد القتلى من المدنيين ٤١٦ فى مارس ٢٠٠٩، و٤٨٤ مدنيا خلال أبريل من العام ذاته. ويرتبط بذلك، أيضا، التفجيرات الخمس المتزامنة التى نفذت فى مناطق متفرقة من العراق فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٩، والتى تلت مباشرة إقرار قانون الانتخابات العراقى، وقد وصفها رئيس الوزراء العراقى، نوري المالكى، بأنها (محاولة من طرف الأعداء لزعزعة استقرار العراق).

ان فترات تراخى السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج المدن العراقية، ويمر العراق حاليا بإحدى هذه الفترات، حيث يشهد تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق الأمنى، والتى تقضى بانسحاب القوات الأمريكية المقاتلة إلى خارج المدن العراقية لتتحمل المسئولية الأمنية فيها القوات العراقية. وهذا يفسر استمرار معدلات العنف فى الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ يونيو ٢٠٠٩، حيث بلغ إجمالى القتلى خلال يونيو ٥١٧ مدنيا وخلال يوليو ٤١٨ مدنيا، و٥٣٧ مدنيا خلال أغسطس ٢٠٠٩. وارتفعت معدلات العنف مجددا فى كركوك، وبغداد وديالى، وبابل، ونينوى، والموصل، خلال الشهرين الماضيين، بعد ما شهدته من استقرار نسبى، وبلغ إجمالى عدد ضحايا العنف من المدنيين ٤٣٨ مدنيا خلال أكتوبر ٢٠٠٩، وخلال نوفمبر ٢١٢ مدنيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمنى فى العراق بعاملين، يتمثل العامل الأول منهما فى ضعف قوات الأمن العراقية. فنجاح الجماعات المسلحة فى تنفيذ عملياتها وعدم قدرة قوات الأمن العراقية على التصدى لها أو إحباطها، خاصة فى المدن التى باتت تتبعها أمنيا بعد خروجها من نطاق ولاية القوات الأمريكية، يعنى عمليا استمرار ضعف قوات الأمن العراقية وتدنى كفاءتها. وهذا ما يؤكده تصريح وزير الداخلية العراقي، جواد البولانى، إثر تفجيرات بغداد التى استهدفت وزارتى المالية والخارجية ١٩ أغسطس ٢٠٠٩، والذي أكد فيه أن البنى التحتية لأجهزة الاستخبارات العراقية لا تزال فى طور التهيئة، وأن الحاجة قائمة إلى الاستعانة بالجهد الاستخباراتي للقوات الأمريكية.

ويعزى ضعف هذه الأجهزة باستمرار كونها مجالا آخر لإعمال منطق الإقصاء الطائفي فى مواجهة السنة من ناحية، والإقصاء العرقي فى مواجهة العرب من ناحية أخرى، حيث يغلب على تشكيل الجيش الاتحادي المكونان الشيعي والكردي، ويغيب المكون العربي عن جيش إقليم كردستان. وقد يرجع ذلك إلى أن بناء تلك الأجهزة تم قبل أن يتم التوصل لصيغة مرضية لتسوية الصراع الدائر فى العراق، والذي تفجر مع الاحتلال. فقد كان من الممكن أن تكون هذه الأجهزة إحدى أدوات استقرار الوضع فى العراق، لو تأخر تشكيلها لحين التوصل لتلك الصيغة. ففى المجتمعات المنقسمة، تزداد فاعلية هذه الأجهزة، كلما غاب عن تشكيلها المنطق الحاكم للصراع بين الجماعات.

كما يرجع ضعف تلك الأجهزة إلى اختراقها من قبل الميليشيات المسلحة، التى يتبع بعضها الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة فى العراق، خاصة منظمة بدر وجيش المهدى. وهذا ما يؤكده تخلف العديد من عناصر الشرطة والجيش عن تأدية واجبهم فى المواجهات المسلحة التى دارت بين جيش المهدى والقوات الحكومية، بدعم جوى من القوات الأمريكية فى مدينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البصرة فى ٢٥ مارس ٢٠٠٨، والتى تلاها قرار وزير الداخلية العراقية بطرد ١٣٠٠ عسكرى من الشرطة والجيش. كما يؤكده تنفيذ عناصر من أجهزة الأمن العراقية عددا من التفجيرات فى المنطقة الممتدة بين الموصل والحبانية خلال مارس وأبريل ٢٠٠٩.

وإذا ما استمر ضعف هذه الأجهزة، فهى لن تكون قادرة على ضبط الأوضاع فى المدن العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة منها بنهاية أغسطس ٢٠١٠، وفق خطة الرئيس الأمريكى باراك أوباما، مما سيسمح لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة بالاحتفاظ بمعاقلها. ومن المتوقع أن تكون فترة تنفيذ المرحلة الثالثة من الاتفاق الأمنى مرحلة ملائمة لها لمعاودة نشاطها فى العراق.

ان حقيقة حساسية الوضع الأمنى العراقى لعلاقات العراق مع كل من سوريا وإيران. فما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط كل من هاتين الدولتين لحدودهما مع العراق، حيث تعتمد العديد من الجماعات المسلحة على عناصر داخل هاتين الدولتين للحصول على دعم لوجيستى أثناء تنفيذ عملياتها داخل المدن العراقية، وبالتالى فإن توتر علاقة العراق بأى منهما سيكون له أثره الواضح على أمن العراق. فعلى سبيل المثال، ترتب على أزمة العراق مع سوريا، على خلفية هجومى ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ اللذين استهدفا وزارتى المالية والخارجية، عدم انضباط الحدود معها. ورغم أنه من غير الواضح ما ستنتهي إليه هذه الأزمة، إلا أن ما يمكن توقعه هو انعكاسها على الوضع الأمنى، خاصة فى المناطق الحدودية، وهذا ما تشير إليه عودة أعمال العنف فى محافظة الأنبار القريبة من الحدود مع سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان التعبير علانيةً عن الاستياء تجاه فشل الحكومة والبرلمان العراقيين فيما يتعلق بإجراء الإصلاحات التي طال انتظارها مع تقديم الدعم الفوري والمباشر لمجلس النواب وذلك بانتداب خبراء في التطوير البرلماني للعمل مباشرة في مكاتب المجلس وعلى أساس طويل الأمد، ودعم الجهود الرامية إلى إصلاح إطار عمل مكافحة الفساد، خصوصاً من خلال تقديم المشورة فيما يتعلق بجعل الوظائف الإدارية أكثر فعالية.هذا من الناحيه الداخليه وأثرها على الاستقرار السياسي.

ام فيما يتعلق بأثرها على الاستقرار السياسي على مجلس التعاون أصبح مجلس التعاون الخليجي يركز بشكل متزايد على الجانب الاقتصادي، حيث تمضي قدما مبادرات مثل ربط شبكات الكهرباء في جميع أنحاء دول الخليج، ومشاريع النقل الإقليمية بما في ذلك السكك الحديدية وإمكانية توحيد العملة الرسمية.

لا شك أن دول المجلس قطعت شوطاً في ترسيخ التعاون العسكري والأمني فيما بينها وفقاً لما جرى اعتماده في قمة الكويت عام ٢٠٠٩ وقمم أخرى وعملت على تعزيز العمل المشترك، وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوى الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس، وربط القوات المسلحة لهذه الدول بشبكة اتصالات موحدة، وتعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف أنظمة الدفاع الصاروخية، إضافة الى تأسيس مركز إقليمي بحري عسكري مشترك تناط به مسؤوليات متعددة تتعلق بأمن البحار، والبيئة البحرية والمرور الحر، وإنقاذ السفن، والتعامل مع الكوارث، وكل ما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج العربي. وعلى الرغم من تلك الإنجازات فإن دول المجلس لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على المفهوم الاستراتيجي الذي يضع الإطار لتحقيق مفهوم القوة الموازنة والرادعة ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دول المجلس وشعوبها عانت من الحروب التي هزت منطقتنا في الفترة من ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٣، وهو عام احتلال الولايات المتحدة للعراق، وما أدى إليه من تداعيات زعزعت أركان الاستقرار في المجتمع العراقي والمجتمعات الأخرى في المنطقة.

إن هذه الحقيقة دفعت بشعوب دول المجلس إلى التساؤل والمطالبة من حكوماتها بحماية أمنها من التهديدات الخارجية والإعداد لتحصين البنى الاجتماعية حتى لا تنفذ عبرها الأيادي الخارجية التي لا تريد الخير لشعوب المنطقة.

وبالرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام للامم المتحده التي تطرح طلب حكومة العراق أن تواصل، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ما تسديه من مساعدة للعراق في جهوده الرامية إلى بناء دولة منتجة ومزدهرة تعيش في وئام مع نفسها وفي سلام مع جيرانها.

ان انشاء اتحادًا جمركيًا مطلع العام ٢٠٠٣ لدول مجلس التعاون الخليجي كان له الاثر على دعم الاستقرار السياسي نتيجة الهدوء النسبي في المنطقه حسب معايير الجدول المرفق، وقد تخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وشجعت المنتجات الوطنية، وفعلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس. ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعمًا مباشرًا للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس.

ان الموقف الخليجى المنحاز للعراق كان يرتبط بمتغيرين أساسيين أولهما: ــ مدى التهديد الإيرانى المباشر لأمن واستقرار دول مجلس التعاون وثانيهما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسار تطور الحرب بين العراق وإيران ولذلك شهدت سنوات الحرب الثمانى تقلبا فى مواقف الدول الخليجية التى اختارت الانحياز للعراق حيث سعت فى بعض الأوقات للتقارب مع إيران أو الالتزام بموقف أكثر حيادية لكنها فى أوقات أخرى كانت شديدة العداء لإيران ووصل الأمر إلى قيام السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

تعتبر مرحلة الانتكاسة الكبرى فى العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى والعراق بسبب غزو العراق للكويت وتداعيات الحرب التى قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت وتدمير القدرات الاستراتيجية العراقية ووضع العراق تحت ترسانة هائلة من قرارات الحظر والعقاب المفروضة من مجلس الأمن الدولى والقيود الأمريكية التى وضعت العراق وإيران معا تحت ضغوط سياسية الاحتواء المزدوج هذه المرحلة شهدت تخلى الولايات المتحدة عن سياسة توازن القوى التى اتبعتها خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات بالتحالف مع إيران مرة ضد العراق، والتحالف مع العراق مرة ضد إيران، وكانت السنوات الأخيرة من هذه الحرب شاهدا على الحرص الأمريكى على استنزاف القوتين الإيرانية والعراقية معا لإفساح المجال لوجود عسكرى أمريكى مباشر فى الخليج وهو ما عبر عنه أكثر من مسئول أمريكى قبل تورط العراق فى غزو الكويت بأشهر قليلة بالتأكيد أولا على أن واشنطن لن تسحب قواتها العسكرية من الخليج.

سهم التجانس بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت " في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام سـيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون قدراً كبيراً من المصداقية، بوصفه منظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره.

وتركزت أهم الأهداف السياسية الإستراتيجية للمجلس في صياغة مواقف مشتركة موحدة تجاه القضايا السياسية، التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل كتجمع مع العالم، في إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة، وبما يصون مصالح دول المجلس ويعزز أمنها واستقرارها ورضا شعوبها.

بدت دول مجلس التعاون، في أكثر من مناسبة، حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٤م. كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاّحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة القوى العراقية كافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطياف العراق الأثنية، والدينية، دون تمييز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق آمن، ومستقر، وموحد، قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وعلى معاودة دوره كعضو فعَّال في محيطه العربي والدولي.

كما سعت دول مجلس التعاون، من خلال المشاركة في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية، لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق. وقد ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق التي صدرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ ٤ و٥ مايو ٢٠٠٧، والتي تضمنت خطة خمسية تقدم دعماً مالياً وسياسياً وفنياً للعراق مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية.

وقد عبّر مجلس التعاون عن القلق البالغ من أعمال العنف والجرائم الإرهابية، وأهاب بجميع القوى الوطنية في العراق، بكل انتماءاتها، الوقوف قلباً ويداً واحدة أمام محاولات التفريق والفتنة الطائفية. وأكد المجلس على احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق ورفض دعاوي التجزئة والتقسيم، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، واعتبار التوافق الوطني مفتاحاً للحل في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوقعات المستقبلية:

إن المدخل لتحقيق استقرار العراق يكمن في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية عن طريق عملية متعددة الأطراف وشفافية يكون فيها للأمم المتحدة، الدور القيادي والأمم المتحدة مدعوة لإضفاء طابع شرعي في إعادة بناء العراق فالطموح البروميثي الأمريكي الذي يتمثل بمنحة الديمقراطية للعراق اثبت انه عملية معقدة حتى بالنسبة لدولة عظمى وكان على الأمم المتحدة واجب تزويد العراقيين بالخبرات التي يحتاجونها في صياغة دستورهم الدائم وتنظيم عملية تسجيل الناخبين وتنظيم الانتخابات وإجراء تعداد سكاني وطني واستفتاء شعبي وهو ما لم تقم به الأمم المتحدة على أي نحو فعال وقد ذهبت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير نشر مؤخرا إلى أن الدستور العراقي الذي جرت صياغته على عجل زاد من حدة الخلافات بين مختلف المجموعات وسيزيد من حدة الحركة المسلحة ويسرع تقسيم البلاد ورأت المجموعة أن العراق يتجه على ما يبدو إلى تقسيم بحكم الأمر الواقع وحرب أهلية على نطاق واسع إذا لم تقم الولايات المتحدة برعاية تسوية حقيقة بين الشيعة والأكراد والسنة.

ومن هنا ما الذي يمكن للأمم المتحدة ممثلة الشرعية الدولية تقديمه للبلاد؟ صحيح أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١ لم يحقق أي شيء يذكر لدعم شرعية وسلطات مجلس الحكم الانتقالي أو لنقل السلطة أو تحديد برنامج زمني واقعي للعملية الدستورية وهي المراحل المهمة لتدعيم الاستقرار في الفترة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر.

حيث أن الدلائل الآتية تؤكد هذه التوقعات المستقبلية من خلال:

أ –بعد غزو العراق مباشرة قامت إسرائيل بشراء الأراضي والدور السكنية في مناطق مهمة من بغداد كالكرادة والصليخ والعرصات والمنصور.... الخ وبأسعار خيالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبأسماء رمزية وهمية وكذلك المناطق الشمالية من العراق في السليمانية وداهوك وأربيل، وكما فعلت في أربعينات القرن الماضي بفلسطين، كما شمل ذلك بعض المناطق في جنوب العراق.

ب –أسس الموساد الإسرائيلي مكاتب لشركات وهمية تجارية في قلب العاصمة بغداد وفي كل محافظة من محافظات العراق، أما في شمال العراق فقد كانت مكاتب الموساد علنية ومنتشرة في عموم المنطقة على شكل مقرات ما يسمى ب فرق الموت التي تستهدف العلماء والضباط والطيارين والأطباء. إلخ، وقد بلغت الوقاحة إلى رفع العلم الإسرائيلي على المقر الرئيسي في منطقة بستانة ضمن محافظة أربيل.

ج –وكمثال على هذه النوايا الخبيثة لإسرائيل فإن قائداً عسكرياً أميركياً من أصل يهودي، بعث برسالة إلى شارون أبان غزو العراق عام ٢٠٠٣، عندما وصل إلى أور في الناصرية التي تقع على نهر الفرات يذكر فيها ما نصه: لقد حققنا حلم إسرائيل ووصلنا إلى الفرات، فما عليكم إلا أن تصلوا إلى النيل. أليس هذا تهديداً للأمن القومي العربي وإعلاناً صريحاً للنوايا التوسعية الصهيونية؟؟ لذلك على الأمة العربية والأشقاء العرب أن يدركوا مخاطر هذا التغلغل في العراق والوقوف ضده.

تقاعس الأنظمة العربية عن نصرة العراق:

لا شك أن خيارات العرب في العراق مقارنة بالدور الإيراني والتركي تعد محدودة، فمنذ انهيار النظام الرسمي العربي وتعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٢. عندما تم احتلال وابتلاع دولة عربية في نيسان عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية دون قرار دولي شرعي، لم تمارس الدول العربية في العراق سوى دور ثانوي اتسم بالاكتفاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمراقبة، ولم تحرك الجامعة العربية العتيدة أي ساكن للاحتجاج–على الأقل–بهذا الاحتلال البغيض.

واليوم أيقن العرب أن خسارة العراق كحجر زاوية، قد خلخل الضغط في معادلة القوة المعقدة في المنطقة، مما يجعل من الاستمرار بحالة التغافل واللامبالاة جراء مما يجري في العراق أشبه بالانتحار البطيء الذي سيطرق تدريجياً أبواب الكثير من العواصم العربية.

وللتوصل إلى توصيات ومقترحات حقيقية وموضوعية، لإمكانية تحسين شروط العرب للدخول إلى المعادلة العراقية، يجب أولاً تثبيت بعض الحقائق التي يجب الاستناد عليها لاحقاً في آليات العمل.

أولاً: التعامل مع الحقائق وليس مع إفرازاتها، فالاحتلال الأميركي هُزم ودُحر عسكرياً، وتم طمر مشروعه السياسي المتمثل بالحكومات المتعاقبة التي فشلت لغاية الآن في التقدم خطوة واحدة في اتجاه كافة المسارات السياسية والأمنية والخدمية والاقتصادية.

ثانياً: إن عروبة العراق، التي يجري طمسها سواءً في الدستور الحالي أو مزن خلال مناهج الدراسة الجديدة، وكذلك الحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً تعتبر خطاً أحمراً لأي تعاط عربي مع الشأن العراقي، وكذلك لضمان عودته إلى وظيفته السابقة الجيو–استراتيجية كسد يمنع الاندفاعات التوسعية بكافة أشكالها نحو العمق العربي.

ثالثاً: من الخطأ الفادح تصور إمكانية ملء الفراغ في العراق من قبل أية جهات إقليمية أخرى من دون العراقيين، والمقصود هنا بالعراقيين ليست الطبقة التي تعاونت مع الاحتلال أو إرتبط وجودها ومصيرها بوجوده، وإنما يُملأ بالعراقيين الرافضين للاحتلال، والذين من الواضح أنهم سيواصلون كفاحهم لإنجاز واجبهم المتمثل باستقلال العراق مهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت التضحيات جسيمة، ومهما طالت فترة الصراع، أو تغيرت أشكال الهيمنة ومسميات الاحتلال. (الغزالي،٢٠٠٣)

رابعاً: غالبية الشعب العراقي ترفض الاحتلال ومشروعه في العراق حتى بعض الشرائح التي غُرر بها في بعض المراحل المبكرة، ومن باب أولى اليوم أن تُعاد الحسابات، ويتم التعامل بدون خجل مع من يمثل الرفض الشعبي الواسع، سواء بفصائل المقاومة المسلحة أو بالقوى والهيئات والأحزاب السياسية الرافضة للاحتلال، وليس التعامل والإقرار التام بواقع قبل أن يستقر أو يستمر طويلاً، والتعامل مع من يعمل بالضد من مشاعر وإرادة الشعب العراقي.

فالعراق المستقل الوطني العربي سيكون أكثر قدرة على إعادة الاستقرار في عموم المنطقة، وإعادة التوازن إليها.

عوامل داخلية

١-المسألة الكردية:

تظل هذه المسألة من أهم ما يشغل بال من يهمهم الأمر بما يتعلق بها وبما تثيره وما يتحرك إليه. حقوق، طموحات مشروعة وأطماع وقد كتب الكثير حول هذه تنصيص المسألة، القضية، المشكلة... ولكن خير ما يُمكن أن يكون مدخلاً لما نريد لفت النظر إليه من ملاحظات هو ما كتبه أ.د. عمران ميران حيث يقول: في البداية أحب أن أقول لكل العراقيين أن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم قادة الكردي، إنما يمثلون أنفسهم وأتباعهم فقط، وهم قلة في الشعب الكردي. ولا يمكن القياس عليهم، ولكن للأسف أقول: يستغلون نقطة الضعف في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شعبنا ويلعبون على وتر حساس ليجنوا من وراء ذلك أرباحاً سياسية خاصة تنفيذاً لرغبة أسيادهم الأميركان.

إن الشعب الكردي كله شعب بسيط وبدائي بكل ما في الكلمة من معنى حقيقي. وهذا ينطبق على أخلاقه وتعاملاته وتراثه وتاريخه وثقافته، وما إلى آخره فلو أخذنا نظرة عامة ولكن ثاقبة لتاريخ الشعب الكردي لوجدنا أنه تاريخ بسيط وسهل، ولو أردنا أن نعمل عنه بحثاً تاريخياً علمياً لما تطلب ذلك أكثر من بضع صفحات هذا ليس عيباً أو نقصاً من شعبنا الكردي. ولكنه حال جميع الشعوب البسيطة في منطقتنا المعروفة بالشرق الأوسط.

على العكس من ذلك ما يُمكن أن يُقال بحق الشعوب المتحضرة والمؤثرة في بقية العالم المحيط بها، والقوميات الأخرى، والمجاورة لشعبنا كالفرس والعرب والترك، وإذا ابتعدنا قليلاً كأهل الهند والصين، المقصود هنا هو أن شعبنا الكردي لم يكن له تأثير مباشر أو غير مباشر في أو على الأقوام المجاورة له، ولا حتى الشعوب والأمم الأخرى في العالم، وهذه هي الصفة الأساس للشعوب البسيطة والمنعزلة عن محيطها الخارجي المجاور، وهذا بحكم الطبيعة الجغرافية الصعبة التي يتواجد فيها الأكراد.

إن تواجد الأكراد في عدد من الدول باختلاف مساحات جغرافية وتوزع سكاني مختلف في حجمه، كما في اختلاف تأثير طبيعة التواجد والحضور،يجعل من هذه المسألة ذات أبعاد تفرض حالة المشاركة في الرأي والتداول بخصوص أي أمر يتعلق بها، ذلك لأنها حالة مشتركة بين أطراف هي دول، وهذا ما يدخل في باب ما تفرضه العلاقات الدولية من التزامات وقواعد وشروط، من أجل تحقيق أفضل السبل فيما تتطلبه حالة ترتيب أجواء ناجحة من حسن الجوار، وتوفير حالة الأمن والاستقرار، وفي التعاون من أجل تبادل وجهات النظر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القضايا المشتركة، والبحث عن أفضل السبل لمعالجة القضايا التي تهم جميع الأطراف ذات العلاقة.

من هنا فإن القضية الكردية هي ليست مشكلة العراق وحده، بل هي وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة نسبياً هي مشكلة جميع الدول التي يتواجد الأكراد فيها وعلى أراضيها كسوريا وتركيا وإيران والعراق (أبو بكرا،٢٠١١)

مع ملاحظة أن هذه النسبية يجب ألا تحمل أكثر مما يخدم مصالح كل الأطراف، بحكم الشراكة، بمعنى يُفهم الأمر على أساس وجود تفاوت كبير فيما يمكن أن تشكله هذه القضية وهي تتطور بشكل متسارع بين ما هو قائم وما هو قريب. وما هو آتٍ في الطريق، فالأمر في حالة واحد. وعليه فإن الأمر يوجب العمل بشكل موحد.

٢- دور الأحزاب السياسية في العراق:

وهل أن توجهاتها جميعاً توجهات وطنية، أم أن هناك أغراضاً أخرى وأجندات تحملها أو طموحات شخصية أو مادية أو معنوية.

١- وفي استطلاع للرأي أجرته شبكة النبأ المعلوماتية مع بعض المواطنين العراقيين أفاد أحدهم بأن الساحة العراقية السياسية، تذخر بتجمعات وكيانات سياسية كثيرة، وهذا شيء طبيعي بعد انهيار نظام دكتاتوري شمولي كان يكم الأفواه، وإن الذي حدث في العراق لم يكن حالة غريبة، فكل مجموعة كان يجمعها كره النظام، تشكلت وكونت حزباً معيناً أو حركة أو هيئة، ولكن هذه التجمعات – على حد رأيه – هي أشبه بفقاعات سرعان ما تنفجر أو تتلاشى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هناك أحزاباً جاءت مع قوات الاحتلال دون أن تعيش واقع العراق فابتعدت عن معاناة الشارع العراقي وهناك أحزاب تخلت عن منهجها الإيديولوجي ولم يبق لها غير الاسم الذي يعرفه الناس، وهناك أحزاب في حقيقتها هي مشاريع وطنية وسياسية ترفض الاحتلال وكل ما يترب على ذلك.

٢- ويقول الدكتور عباس سلمان الطائي: إن ما يتعلق بالأحزاب السياسية العراقية الموجودة في الساحة ليست على مستوى واحد من الأهداف، حيث أن قسماً منها هو مشاريع وطنية تضع نصب أعينها مصلحة الوطن والشعب، أما القسم الآخر منها والتي وجدت في الساحة السياسية العراقية هي عبارة عن مشاريع خاصة تهدف على تحقيق مصالح وغايات آنية بعيدة عن الأهداف والمصالح العامة التي تخدم الوطن والشعب.

٣- ويقول أحد المواطنين: الإجابة على هذا السؤال تكون وفق ما رأيناه من حقائق ووقائع على الأرض أرض الواقع خلال أكثر من أربعة أعوام ونيف من الزمن، فالأحزاب والكتل والتجمعات السياسية قد أشبعتنا وعوداً وكلاماً.ولاسيما أيام الانتخابات والمصالح.

حيث رفعوا شعارات تتضمن الأمن والكرامة والعدل ونبذ الخلافات... الخ. وهذا الأمر لم نشاهده فقط في حياتنا منذ بداية السقوط والاحتلال. ولو كانت الأحزاب شعارها العراق أولاً فعلاً لما كان كل ذلك الخلاف على كراسي السلطة، حيث كلف الحكومة الحالية أشهر كثيرة من عمرها بدون أن نرى مشاهد للإيثار أو التنازل للآخر، أو المشاهد الأخرى التي تجعل المواطن يطمئن أن بلده في أيد أمينة.

٣- التردي في أداء الواجبات الحكومية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعف هيبة الدولة وبخاصة قواتها المسلحة، ناهيك عن التردي في الخدمات الضرورية، لاسيما: الماء والكهرباء والتعليم والصحة، ظاهرة ملموسة، ظل العراق يعاني منها طيلة السبع سنوات ونيف الماضية، أي منذ بدء الاحتلال الأميركي إلى يومنا هذا، وما زال الأمن هشاً ويتعرض لاختراقات خطيرة بين فترة وأخرى رغم تحسنه النسبي منذ العام ٢٠٠٨.

وما زالت الميليشات قائمة وتثير إشكاليات بين الفينة والفينة، والتقاسم الوظيفي، المذهبي والاثني ما زال سائداً والفساد المالي والإداري مستمر، وموضوع الانسحاب الأميركي يثير الكثير من التداعيات، الأمر الذي تتحفز به جميع القوى السياسية، خصوصاً أنه بدأ في أواخر شهر آب/ أغسطس عام ٢٠١٠، بسحب نحو ٩١ ألف جندي أميركي وتسليم عدد كبير من القواعد العسكرية للحكومة العراقية مع بقاء خمس قواعد أساسية، وبحدود ٥٠ ألف جندي: بمعدات كاملة وجاهزية عالية ومستلزمات تدخل سريع، وزيادة عدد أفراد الشركات الأمنية، إضافة ما هو معلن عن تأهيل وتدريب القوات العراقية. (أبو بكر،٢٠١١)

٤- القوى المناهضة للاحتلال:

إن الانسحاب الجزئي الأخير عام ٢٠١٠. أثار جدلاً كبيراً في الأوساط الدولية والإقليمية والداخل العراقي، والذي يهمنا في هذا الشأن هو رأي القوى المناهضة للاحتلال أي تنظيمات قوى المقاومة الشعبية العراقية تاركين ذكر آراء المقاومة المسلحة التي تخضع للأحزاب الدينية أو المذهبية، والتي تتلقى تعليماتها من النظام الإيراني.

ترى قوى المقاومة العراقية الوطنية أن آثار الإنسحاب الجزئي ستكون وخيمة على الحكومة العراقية الحالية، حيث سيؤدي ذلك إلى إضعافها وإزدياد العنف في العراق، وستكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك فسحة أكثر للمقاومة العراقية لتكثيف ضرباتها لقوات الاحتلال، أما دوافع الانسحاب فقد ركزت هذه القوى على أن الدافع الرئيسي كان أن قوات الاحتلال قد أثرت فيها ضربات المقاومة العراقية، فاضطرت إلى سحب قواتها القتالية إلى قواعدها غير الآمنة في العام ٢٠٠٩، وهي تسحب قواتها اليوم هرباً، كما أن أميركا وعدت أن بقائها سيسبب خسائر كبيرة، وعدت تلك القوى الانسحاب نصراً للشعب العراقي ومقاومته.

وفي رأيي أن تلك العوامل بشقيها الخارجي والداخلي قد أثرت في تنامي حالة اللاستقرار في القطر العراقي الشقيق، وأقترح أن نتبع تلك الدراسة المستفيضة بالحلول المقترحة للخروج من تلك الحالة السلبية للتي تلقي ظلالها على الشعب العراقي برمته، بهدف الوصول إلى الدواء الناجع الذي يزيل الحالة الحاضرة، ويفتح الأبواب على أساليب وتدابير إيجابية للشعب العراقي البطل.

ان دول مجلس التعاون الخليجي بلا استثناء تعيش اليوم معارك لا حصر لها في حرب كونية لا متناهية، تبدأ بمعركة التغيير والعولمة العابرة للقارات، مرورا بالإصلاح والتنمية الشاملة، وما يترتب على ذلك من متطلبات رفع سقف الحريات وتحسين مستوى المعيشة وضرورة سن القوانين التي تتناسب وتلك المتغيرات، وليس انتهاء بمعركة الاستقرار التي لا يمكن ان تتحقق سوى بحسم معارك التنمية والإصلاح والحداثة، وبين هذه وتلك يتربص الطامعون والمستعمرون، ويقف العملاء والمرتزقة والخونة لأوطانهم في الداخل والخارج ينتظرون الفرصة السانحة كالطفيليات التي تنتظر تعفن الجسد لتقتات عليه، وغيرها الكثير من التحديات والعوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن بهذا الحديث لا نسعى لرفع سقف المخاوف بقدر ما هو (دق لناقوس خطر) يجب ان لا تستهين به الأنظمة الحاكمة في دولنا الخليجية ولا بتبعاته على استقرار دولها ومستقبل شعوبها، فالقراءة الأولية لتلك المتغيرات العابرة للقارات والتطورات السريعة التي حدثت في حقبة ثورة الاتصالات ولا زالت تحدث باستمرار، وما ترتب على ذلك من تحولات نفسية وأيديولوجية في فكر الشعوب ومرئياتها للماضي والحاضر والمستقبل، وتعاطيها مع الأحداث والمتغيرات، يجعلنا نؤكد وبما لا يدع مجالا للشك بان السلطات والأنظمة السياسية في مختلف أرجاء العالم – في الشرق والغرب – تمر نفسها بحالة من التفكك، وبعبارة أخرى لم تعد تحظى بالقوة الأخلاقية التي تستطيع ان تسيطر بها على شعوبها ومجتمعاتها.

وبعبارة أخرى – فان معركة الاستقرار التي تسعى لكسبها دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في مواجهة تلك التحديات وحالة عدم أللاستقرار والتي تمر بها لازالت بعيدة المنال، وخصوصا ان هناك سوء فهم او سوء تصرف او سوء تخطيط تجاه بعض تلك العوائق والتحديات وطرق احتواءها، او ربما نستطيع ان نقول، ان خوف الأنظمة السياسية نفسها من التغيير وتلك المتغيرات التي تعصف بدولها وبشعوبها اثر على سلامة تلك المعالجات، مما جعلها تغرد بعيدا جدا عن الأطروحات والمرئيات الصائبة التي كان يمكن ان تدفعها باتجاه تحقيق النصر في تلك الحرب الكونية التي تعاني منها معظم دول العالم.

وهو ما يدفعنا بدوره من ذلك المنطلق لتوجيه رسالة ما الى معظم الأنظمة السياسية الخليجية مفادها : ان بعض التنازلات التي تعد قاسية وقد فرضتها سياسة الأمر الواقع من قبل شعوب المنطقة على الأنظمة الحاكمة في ظل المتغيرات التي عصفت بمعظم دولنا العربية في الفترة الماضية ولا زالت مستمرة حتى اللحظة الراهنة، والخضوع لمتطلبات الشعوب رغم عدم منطقيتها في كثير من الأحيان من وجهة النظر الرسمية والاتجاه لتغيير العديد من الخطط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوجهات لا يجب ان ينظر إليه على انه تحد او حرب بين تلك الشعوب وحكامها، غايته إسقاط الأنظمة او تحجيم دورها القيادي والسيادي .

بل يجب الانتباه الى نقطة ما في كل ذلك، ربما ان الكثير من المؤثرين وصناع القرار والمحيط المنفذ والقريب من تلك الأنظمة قد غفل او تغافل عنها، وبدوره وللأسف الشديد قد اثر على صناعة القرار في دولنا الخليجية – واقصد هنا – جمود وظائف الدولة ومراوحة الأنظمة السياسية مكانها في حالة من الشيخوخة المؤقتة وعدم قدرتها على التغيير والتكيف ومواكبة تسارع موجات الحداثة ومطالب الإصلاح ، والتي كان من المفترض ان تسعى دولنا الخليجية لمواكبتها والتكيف معها منذ سنوات طويلة، مع ضرورة المحافظة على طبيعتها الثقافية وموروثها الحضاري .

إذا كان من المهم ولا زال حتى لا نكرر أخطاء الماضي ضرورة (ان توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها في ضوء المستجدات العالمية الخارجية والمحلية، فمثلا من قيام الدولة بالدور الأساسي في عملية التنمية الى دور الشريك، الى دور المراقب لعملية التنمية والموجه لها، ومهما كان دور الدولة – وهو ما نود التنبيه إليه هنا تحديدا، وهو خلاصة الرسالة السابقة – فان المستهدف هو تحقيق التنمية) والتي هي محور الاستقرار وأول مفاتيح النصر في تلك المعارك سالفة الذكر.

على العموم فانه من جهة لا يعني ذلك الاستسلام بطريقة ما لتلك المخاوف والتحديات والخضوع لسياسة الأمر الواقع التي نعيشها اليوم، والتي فرضتها انعكاسات العولمة العابرة للقارات ومرحلة تناقل الثورات وسنوات من تراكم أخطاء الماضي وجمود وظائف الدولة، وشيخوخة الأنظمة السياسية، ولا يمكن بحال من الأحوال من جهة أخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تجاهل الكثير من المعالجات والأفكار والأطروحات الصائبة والطيبة التي وجهت لاحتواء وتقليل مخاطر تلك العوائق خلال الفترات الماضية في اغلب دولنا الخليجية، بالرغم من ان كل ذلك لم يكن كافيا حتى اللحظة الراهنة، وبطريقة نستطيع من خلالها القول ان تلك المعالجات حققت معركة الاستقرار المنشودة، ولكننا يمكن ان نؤكد ان بعضها دفع بشكل مؤقت نحو مزيد من الوقت لكسب تلك المعركة الحاسمة والمصيرية في تاريخ المنطقة.

الخاتمة:

يشير تطورات الأوضاع داخل العراق إلى تأزم وضعه الأمني والسياسي، في فترة مهمة، ستحدد مستقبل خريطة القوى السياسية فيه، وشبكة علاقاته مع دول الجوار طوال السنوات القادمة. من ناحية، يشهد العراق عودة النشاط المسلح لتنظيم (دولة العراق الإسلامية) التابع لتنظيم القاعدة، الذي أعلن تبنيه لعمليات تفجيرية استهدفت عدة مبان حكومية، كتفجير ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ الذي استهدف وزارتي الخارجية والمالية، وتفجيرات أكتوبر ٢٠٠٩ التي استهدفت الجسر الدولي الذي يربط العراق بكل من سوريا والأردن، ومبنى محافظة بغداد.

ومن المستجدات المهمة ذات الدلالة في اتجاه استمرار النفوذ الإيراني في العراق، سيطرة إيران على حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، والذي اعتبرته قيادة القوات المسلحة الإيرانية، فى بيان نقلته عنها قناة العالم، ملكا لإيران. فنجاح القوات الإيرانية فى اختراق الحدود مع محافظة ميسان، ووجود عناصر داخل البرلمان العراقي تنكر سيطرة القوات الإيرانية، رغم إصدار القوات الإيرانية بيانا رسميا بذلك، يؤكد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما تشير إليه العديد من التقارير من اختراق القوات العراقية من قبل قوى موالية لإيران، لاسيما فى المناطق الحدودية معها، كما يؤكد استمرار وجود قوى سياسية عراقية تدين بولائها لإيران، حتى وإن تعارض ذلك مع مصالح العراق. وكان لافتا الموقف العراقى الرسمى إزاء الخطوة الإيرانية، حيث اتسم بهدوء شديد، حتى إن كثيرا من المراقبين والساسة العراقيين وصفوا هذا الموقف بالتراخى والخذلان.

تسعي السعودية لتطوير علاقاتها مع العراق يمثل اعترافاً بأن بغداد عادت لترسخ موقعها، فالعراق بحسب البعض سيلعب دوره العربي والإقليمي والدولي، وهو أمر لا يمكن تجاهله.

تحسن العلاقات السعودية –العراقية سينسحب بالإيجاب على العملية السياسية داخل العراق، ويطمئن جميع الأطراف المختلفة مع الحكومة، ويمنح مساحة واسعة من التفاهم بين الفرقاء العراقيين.

عودة العلاقات مع السعودية وتأثيره الإيجابي المحتمل على العلاقات العراقية الخليجية سيتيحان مجالات أكبر للتعاون في مجال التجارة والاستثمار الخليجي في العراق، ولاسيما ما يخص تمويل مشروعات إعادة الإعمار.

إن التحركات الإيجابية للسعودية والعراق باتجاه كل منها إلى الآخر والتفسيرات أو الأسباب الكامنة وراءها والمشار لأبرزها عاليه، كانت محلاً لتقييمات مختلفة من المراقبين الذين انقسموا بشأنها ما بين متفائل وبين من يدعون لعدم المبالغة في التفاؤل، وكل له حججه وتبريراته بهذا الشأن، ولو بدأنا بالفريق الذي يدعو لعدم المبالغة في التفاؤل سنجد أنه يرى أنه على الرغم من أهمية التطورات الأخيرة، فإنها لا تمنح الرياض أفضلية على طهران في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السباق على ممارسة أكبر نفوذ على العراق، وذلك بسبب الإرث الشيعي المشترك بين العراق وإيران، والسعودية رغم علاقاتها الجيدة مع السنة فإنها عليها أن تجري لمسافات طويلة حتى تلحق بإيران ويمكنها مقارعة نفوذها هناك.. أيضًا يرى هذا الفريق أن الانفتاح الأخير في العلاقات لا يعد تقاربًا نهائيًا؛ لأن هناك كمًا هائلاً من عدم الثقة والشك بين الطرفين، فهو خطوة إيجابية ولكنها تكتيكية وليست

النتائج والتوصيات:

وقد توصلت الدراسة الى ان إعادة بناء العلاقات العراقية مع مجلس التعاون الخليجي حسب المعطيات التي اثرت على الفتره ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٤يعتمد على العمل على إيجاد توازن قوى حقيقية بين دول مجلس التعاون الخليج والعراق يهدف الى تقوية دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي لايجاد له مكان بين القوى العالمية، وبإعادة اعمار العراق بمساندة دول مجلس التعاون عوض عن الدول الغربية يساعد في تقوية الاستقرار السياسي بينهم.

ان إدراك الغرب لأهمية منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي، ساهم الى محاولة دول الغرب في تأخير قيام الدولة العراقية بعد عام٢٠٠٣ لكي يبقى الغرب مسيطر على الأسواق العالمية للنفط الذي يعتبر أساس الاستقرار الاقتصادي في المنطقة والذي ينعكس بقوة على الاستقرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد واجهه الشعب العراقي صعوبات كثيرة نتيجة الحرب كتهدم النسيج الاجتماعي وانهيار بنية الجيش العراقي، الذي كان له الأثر الأكبر في انعدم الاستقرار السيسي في المنطقة في بداية الفتره بين ٢٠٠٣_٢٠١٤.

عمل مجلس الامن الدولي على شرعنه الحرب على العراق والتي نجم عنها احتلال العراق دون الحصول الولايات المتحدة على قرار مسبق. ومن خلاله خسرت منطقة الخليج العربي والعراق الكثير من مقدراتها والموارد البشرية.

لقد سببت الحرب الى تنامي ظاهرة الإرهاب والخطر الاصولي في منطقة الخليج العربي الى زعزعت الامن في المناطقة المجاورة.

انه من الضروري الانتباه الى المد الشيعي الذي له من أكبر الاثار على الاستقرار السياسي في المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي. كما انه يتوجب إعادة النظر من قبل مجلس التعاون الخليجي في الترتيبات الأمنية على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والقادة بما يزيد من قدرة دول المجلس الأمنية لمواجهة جميع التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي والعراق. وبالاستعانة في العراق بمن هم من ذوي الخبرة من القيادات التي كانت على عهد الرئيس صدام لما لهم من مقدرة على التعامل مع المد الشيعي الذي له الأثر الكبير في هدم الاستقرار السياسي.

العمل على إعادة روح البعث التي كان لها الأثر الأكبر في استقرار العراق لفترات طويله، على دول مجلس التعاون الخليجي والعراق إعادة النظر في التواجد الأمريكي على أراضيها مع ضرورة الإسراع بالإصلاحات السياسية في الدول. العمل على بث روح الوحدة الوطنية بين اركان المجتمع العربي في دول مجلس التعاون الخليجي العراق، تعزيز دور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون الخليجي في المنطقة من خلال تواجده في الواجهه السياسية من خلال اتباع سياسة القرارات الجامعية المبنية على القرارات المشتركه بين دول مجلس التعاون والعراق. ان العمل على كسر هيمنة اميركا بعد ان فرضتها من خلال حربها على العراق له من الاثر الكبير على امن استقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع:

إبراهيم، حسني توفيق ،٢٠٠٥، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الأولى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٥-٩٦.

إبراهيم، حسين توفيق، ٢٠٠٥ الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الخليج للأبحاث، ص٢٣-ص٣٩.

احمود، رائد فوزي،٢٠٠٣، محددات السياسة الخارجية العربية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣.المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية/ دراسة نوذجي الملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية.

أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة حالة البوسنة والهرسك، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاسم يونس الحرير٢٠٠٧، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل) دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، ال عدد٣٢، نيسان، ص ٩٢-٩٣.

خليل حسن،(٢٠٠٦) النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبنانية، بيروت.

دسوقي أبو بكر، ٢٠١١، عالم مختلف، الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٤.

الربيعي، فاضل،(٢٠٠٦) احتلال العراق وتداعياته عربيا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زايد، احمد،٢٠١١، التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسه الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام العدد١٨٦،ص١١.

زهران، جمال (٢٠٠٦) منهج قياس قوة الدول ،مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

سعاد محمد محمود حسن، ٢٠٠٥العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة،) .

السعدون، جاسم خالد،٢٠١١، ربيع العرب، فائت او دائم، مجلة المستقل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ال عدد٣٠، ص١٢٦.

سليمان، رعد نايف حاج٢٠٠٩، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن، ٢١-٣-٢٠٠٩.http://www.ahewar.org

العابدين، اسامه(٢٠٠٦) نزعات الحدود والوحدة العربية، دار النشر، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الناصر الدين جندلي٢٠٠٥، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه (الجزائر: جامعة الجزائر).

عماد جاد، ١٩٩٨حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، رسالة دكتوراه منشورة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية).

الغزالي، اسامه حرب،٢٠٠٣، الزلازل العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٢.

غليون، إبراهيم، ٢٠٠٣، رهانات متعددة –حرب العراق، مجلة النور، لندن.

لاني، عبد الكريم،٢٠٠٣، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، اطرحوه دكتوراه منشوره، القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ص٣٤–ص٣٥.

مبيضين، ليث،٢٠٠٥، الاحتلال الأمريكي للعراق وقرارات الشرعية الدولية، رسالة ماجستير جامعة مؤته، الكرك.

مجموعة باحثين٢٠٠٨، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص١٢.

محمود، احمد،٢٠٠٣، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ،١٥٤.

مصطفى العاني، التطورات الامنية الداخلية، الخليج عام ٢٠٠٤، مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٥، ص.١٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطفى عبد العزيز، (٢٠٠٤) التفاعلات المتبادلة بين الأزمة العراقية وسياسيات دول الجوار وبعض القضايا الإقليمية، اوراق الشرق الأوسط، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

النصراوي، صلاح،٢٠٠٧، العراق بين الفوضى وفرض الحل الإقليمي، السياسة الدولية العدد١٦٧، المجلد٤٢.

هشام داود،(٢٠٠٥) المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، من حيث . : المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الأثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات، الاستراتيجية، بغداد بيروت.

هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق ذكره، ص ص ٢٨٩-٣٢٠. أنظر أيضاً، هنري لورانس، اللعبة الكبرى، مرجع سابق، ص ٣٧٣، أيضاً، أحمد يوسف أحمد وآخرون، ص ٥٠٩، ص ص٥٤٩-٥٥٤.

د. كامل المغربي وآخرون، أساسيات في الإدارة، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ص١٦٣-١٦٤.

د. شفيق رضوان،١٩٩٤ السلوكية الإدارية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، م، ص٨١.

د. سعد غالب ياسين١٩٩٨، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ص٨٩.

د. مهدي زويلف، د. علي العضايلة: إدارة المنظمة-نظريات وسلوك، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص٢٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارة الاستراتيجية، نقلاً عن (French and Raven) في كتابه The Basis of Social Power، p ١٥٠-١٦٧

http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/articles-٢٠٠٨٠١٠٨-٥١٧٤٢.html

http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=١٧&IdPublication=٧&NrArticle=٣٧٦٨٨&NrIssue=١&NrSection=٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

The study will show the importance of leadership in Iraq and its impact on the changing political stability in the Gulf Cooperation Council (GCC) from the period ٢٠٠٣ to ٢٠١٤.

The study aims to the shifts in the filds of political, economic, military and social changes witnessed by the world and still caused changes radically in the overall international, regional and local policies, and these transformations carries a wide range of challenges and risks posed by the objective reality of what the world has witnessed that.

The study also aims to be the subject of leadership of the important topics that have become attracted the interests of thinkers and researchers in various fields of humanities and social sciences because of the need is different in organizations urgent work to find, as is change one aspect of the institution's life, it may create reflections on the behavior of its members on the one hand and on the other hand, it will lead them to increase their need for dynamic management of flexible and effective position to meet the challenges, so is the need to be driven, led by rational and effective enjoying the specifications and features that enable them to move the institution shoved evolution and continuity.

The study will be divided into several chapters and in the first chapter will be divided into three sections and will talk about changing the leadership of regional political stability and the relationship between the changing leadership and regional stability, and in Chapter II study addresses the changing leadership in Iraq's political stability in the Gulf Cooperation Council and what is the relationship between the two

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com